الحدث

لم يخرج أمس الدخان الأبيض حول حقيقة جولة التصعيد القصيرة في مزارع شبعا، بين «حزب الله» اللبناني وإسرائيل. وفيما تواصلت تهديدات الحكومة الإسرائيلية للبنان، أمس، دانت بيروت تصعيد الاحتلال، رابطة إياه بضغوط إسرائيل لتعديل مهام قوات «اليونيفيل» الأممية

إسرائيل و«حزب الله»
روايات لا تفك لغز «الحدث الأمني»

القدس المحتلة، **نضال محمد وتد**
كفرشوبا (جنوب لبنان)، **ريتا الجمال**

ساد الهدوء الحذر، أمس الثلاثاء، جنوب لبنان، لا سيما المناطق الحدودية مع فلسطين المحتلة، وكذلك شمال فلسطين، وفي مرتفعات الجولان المحتل، حيث واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة التأهب، غداة يوم أمني بامتياز في سفوح جبل الشيخ، وصفه الجانبان اللبناني والإسرائيلي بـ«الخطير»، من دون أن تتوضح حقيقة الحدث الأمني الذي استمر لساعات ثلاث تقريبا، بعد ظهر أول من أمس، وجاء على خلفية انتظار إسرائيل ردّاً محتملاً من «حزب الله» اللبناني على مقتل أحد عناصره، علي كامل محسن، بقصف إسرائيلي طاول، الأسبوع الماضي، محيط مطار دمشق الدولي. وفيما تضاربت، أول من أمس، الروايتان الإسرائيلية وتلك الصادرة عن «حزب الله» بشأن ما حدث، بين تأكيد تل أبيب إحباط عملية تسلل للحزب اللبناني خلف «الخط الأزرق»، ونفي «حزب الله»، وسط تأكيد قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان فتح تحقيق بالحادث، استمرت تهديدات الاحتلال، أمس، للبنان والحزب من عدم «اللعب بالنار»، فيما دان لبنان الاعتداء الإسرائيلي، محذراً من التصعيد. وسط ذلك، نقلت صحف إسرائيلية، أمس، عن مصادر في دولة الاحتلال لم تسمها، أن قرار جيشها «كان يقضي بعدم إطلاق النار بهدف القتل، وتمكين عناصر خلية حزب الله من الفرار، لتفادي التصعيد معه».

وواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أمس، توجيه التهديدات والإنذارات لـ«حزب الله» من محاولة تنفيذ أي عملية ضد أهداف إسرائيلية. وقال نتنياهو خلال جلسة مشاورات أمنية عقدها في مقر القيادة الشمالية لجيش الاحتلال، بمشاركة رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي وقائد المنطقة الشمالية أمير برعام، إن «عملية أول من أمس كانت مهمة، فقد منعت عملية تسلل لأراضينا»، معتبراً أن «كلّ ما يحدث الآن، هو نتاج محاولات التموضع العسكري الإيراني على حساب دولة لبنان». وأضاف «لا أنصح أحداً بأن يحاول اختبار الجيش الإسرائيلي أو دولة إسرائيل. نحن مصممون على الدفاع عن أنفسنا». وزعم نتنياهو أن جاهزية الجيش الإسرائيلي في حال مواجهة إضافية «كبيرة للغاية». وقال في هذا الصدد: «لقد خرجت بانطباع أن الجيش مستعد جيداً لكل سيناريو محتمل. نحن نواصل العمل لإحباط التموضع العسكري الإيراني في منطقتنا. سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن أنفسنا، واقتربّ على حزب الله أن يأخذ بالحسبان هذه الحقيقة. إسرائيل مستعدة لكل سيناريو». وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فقد واصل جيش الاحتلال، أمس، حالة التأهب على الحدود الشمالية مع لبنان، التي ستستمر بحسب تأكيدها على الأقل حتى حلول عيد الأضحى (بعد غد الجمعة). ولفتت إلى أن بيان «حزب الله»، الذي أورده أول من أمس، وأكد فيه أنه لم يرد بعد على مقتل علي كامل محسن، يؤشر إلى أنه لم يطو بعد جولة التصعيد، وأن احتمالات قيامه بعملية أخرى لا تزال قائمة. وعلى الرغم من استمرار التأهب، فقد رفع جيش الاحتلال القيود عن سكان المستوطنات في المنطقة، فيما أبقى على الحواجز التي كان قد نصبها منذ يوم الجمعة الماضي في أعالي الجليل والجولان، ومنع الآليات العسكرية من الاقتراب من السياج الحدودي. وأكد الجيش الإسرائيلي أيضاً استمرار التأهب على المستوى الاستخباري والرصد للجانب اللبناني من الحدود.

وعلى الضفة اللبنانية، عاشت الحدود مع فلسطين المحتلة بدورها، أمس، الترقب الحذر، وذلك على وقع تحليق مكثف للطيران الحربي الإسرائيلي على علو منخفض. أما رسمياً، فقد دان الرئيس اللبناني ميشال عون «اعتداء العدو الإسرائيلي»، معتبراً إياه خلال اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع أن طيران الاحتلال لم يهدأ ليلاً ونهاراً منذ أيام». وأوضح القادري أنه «لهذه الأسباب، فقد عمل العدو على إخلاء موقع رويسة العلم، وهو أقرب موقع لبلدة كفرشوبا، وأخلى الكثير من العناصر والمعدات منذ يومين»، مؤكداً أنه كان يعتبر أي حركة يتم رصدها استهدافاً له».

فتحت قوات اليونيفيل تحقيقاً بالحادث (حسين بيضون)

رفع الاحتلال القيود عن سكان المستوطنات في المنطقة

نتنياهو: الجيش الإسرائيلي مستعد جيداً لأي سيناريو

شكوى لمجلس الأمن

قرر لبنان، أمس الثلاثاء، تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد إسرائيل بسبب عدوانها على مناطق جنوبي البلاد، أول من أمس الاثنين. وأكد وزير الخارجية ناصيف حتّي، عقب اجتماع لمجلس الوزراء، «أدانة المجلس للاعتداء الإسرائيلي، وعزم الحكومة على «تقديم شكوى إلى مجلس الأمن» اليوم الاربعاء. وأضاف حتّي: «نحن متمسكون بالقرار 1701، ونؤكد حق لبنان في الدفاع عن نفسه، وسنكون بالمرصاد لأيّ اعتداءات إسرائيلية».

أبو علوان، الذي أكد لـ«العربي الجديد»، حضور عناصر الجيش اللبناني وتفكيكهم القذيفة الإسرائيلية وإزالتها.

إلى ذلك، أثارت جولة التصعيد مع «حزب الله»، أول من أمس، في مزارع شبعا، تساؤلات في الصحف الإسرائيلية حول نمط الرد الإسرائيلي على نهاية عملية التصعيد، وفق ما أعلنه جيش الاحتلال بشأن إحباط التسلل. وأطلق عدد من مراسلي الشؤون العسكرية والعربية في الصحف الإسرائيلية، علامات استفهام حول سبب «هذه النهاية»، وما إذا كان الجيش الإسرائيلي بحسب روايته تعمد عدم القضاء على أفراد الخلية لتفادي تصعيد أكبر من قبل «حزب الله». وفي هذا السياق، قال عاموس هرئيل في «هآرتس»، واصفاً جولة التصعيد، أول من أمس، بأنها «تعادل من دون إصابات»، وإن «حزب الله اختار العمل في الساحة والميدان المفضل له، وأيضا للجانب الإسرائيلي في مزارع شبعا حيث لا توجد تجمعات مدنية»، لافتاً إلى «وجود شك حول ما إذا كان هناك قرار مدروس بشأن سبل الرد على محاولة خلية حزب الله، وهو قرار كان يجب أن يصدر فقط من أعلى الدرجات العليا في إسرائيل». وأضاف أنه «ما يتضح كتعادل بدون إصابات، مريح إلى حد كبير للطرفين».

وعلى هذا المنوال، اعتبر يوسي يهوشوع في «يديعوت أحرونوت»، أن «الحادثة التي خطط فيها عناصر حزب الله للوهلة الأولى لتنفيذ عملية إطلاق نيران أو زرع عبوة ناسفة، انتهت من دون إصابات في صفوف حزب الله، على الرغم من أن المجندات في موقع الرصد رصدن محاولتهم اجتياز الحدود، وكان المفروض بناء على ذلك فتح النيران باتجاههم، لكن القرار الذي اتخذ هو بعدم قتلهم». ورأى أن «هذا قرار اتخذ على ما يبدو مسبقاً في سياق الاستعداد لسيناريوهات الرد، التي جرى بحثها بعد ظهر يوم الجمعة (الماضي) مع القوات في القيادة الشمالية». ويصل يهوشواع إلى سلسلة من التساؤلات حول «إشكالية ارتداع الطرف الإسرائيلي في مواجهة حزب الله، لدرجة الامتناع عن المسّ بعناصره»، وهو قرار برأيه «يثير الاستغراب وفق كل الآراء».

من جهته، يلتقط محلل الشؤون العسكرية في الصحيفة نفسها، اليكس فيشمان، التصعيد الأخير، ليتحدث عما سماه بخط «حدود المعجزات»، متسائلاً عن سبب تكرار «معجزة اشتباكات تنتهي بدون خسائر لدى الطرفين». وقال إنه «لا حاجة لأن تكون ممن يتبنون فكر المؤامرات، لاستنتاج أن الحدود مع لبنان تحولت في السنوات الخمس الماضية إلى حدود المعجزات. إذ تتكرر على امتدادها المرة تلو الأخرى أحداث شبه دورية مصحوبة بالقلق القومي، لكنها تنتهي بشكل غامض بمعجزة».

ويصل فيشمان لشرح أسباب ذلك بقوله إنه «يمكن إيجاد تفسير لها، بلجنة سرّية تجتمع بين الحين والآخر في الناقورة، في لبنان، بمشاركة ممثلين للجيش الإسرائيلي، وقوات اليونيفيل الدولية وممثل الجيش اللبناني، الذي ينوب عن حزب الله. هناك يشكو الأطراف كلّهم من قيام الآخر بخرق القرار الدولي 1701، ولكن هناك يتم أيضاً نقل الرسائل، وربما إنتاج سيناريوهات المعجزات بما يرضي الطرفين».

للحديث تتمة...

الجزائر ولبنان في الهم سواء

عثمان لحياني

مُغرم الفاعل والمسؤول السياسي في الجزائر بضرب الأمثلة من الدول الفاشلة، لأن عامل الفشل يغلب عامل النجاح لديه. في أكثر من حديث تلفزيوني، جاء الرئيس عبد المجيد تبون على ذكر الصومال في سياق تحذيراته من زيادة العسكرة في ليبيا. المتابعون نبهوا الرئيس بالصومال فيه إساءة إلى بلد شقيق. صورة الصومال ووضعه الداخلي تغيرت على أكثر من صعيد، ولم يعد بالضرورة بلداً جائعاً ومشتتاً بالحرب. الصومال يعيش تغييراً، ويتوجه في أفق العقدين المقبلين ليصبح من أكثر الدول استقراراً وجذباً للاستثمارات والسياحة. بلد طور منظومته المالية إلى درجة الاستخدام الواسع لخدمة البيع والشراء، وإرسال وسحب الأموال من الحسابات البنكية عن طريق الهاتف المحمول.

إضافة إلى الصومال، كانت الانقسامات والتوترات السياسية المرتبطة بالهويات، توحي لكثير من السياسيين في الجزائر باستخدام كلمة «اللبننة»، بالإحالة إلى الحرب اللبنانية تخويفاً. لكن «اللبننة» الحقيقية في الجزائر في هذه الفترة لا علاقة لها بمستوى النزاع السياسي. هي في تماثل هم المواطن الجزائري مع هم المواطن اللبناني في ما كانت مهمة، فقد منعت عملية تسلل لأراضينا»، معتبراً أن «كلّ ما يحدث الآن، هو نتاج محاولات التموضع العسكري الإيراني على حساب دولة لبنان». وأضاف «لا أنصح أحداً بأن يحاول اختبار الجيش الإسرائيلي أو دولة إسرائيل. نحن مصممون على الدفاع عن أنفسنا». وزعم نتنياهو أن جاهزية الجيش الإسرائيلي في حال مواجهة إضافية «كبيرة للغاية». وقال في هذا الصدد: «لقد خرجت بانطباع أن الجيش مستعد جيداً لكل سيناريو محتمل. نحن نواصل العمل لإحباط التموضع العسكري الإيراني في منطقتنا. سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن أنفسنا، واقتربّ على حزب الله أن يأخذ بالحسبان هذه الحقيقة. إسرائيل مستعدة لكل سيناريو». وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فقد واصل جيش الاحتلال، أمس، حالة التأهب على الحدود الشمالية مع لبنان، التي ستستمر بحسب تأكيدها على الأقل حتى حلول عيد الأضحى (بعد غد الجمعة). ولفتت إلى أن بيان «حزب الله»، الذي أورده أول من أمس، وأكد فيه أنه لم يرد بعد على مقتل علي كامل محسن، يؤشر إلى أنه لم يطو بعد جولة التصعيد، وأن احتمالات قيامه بعملية أخرى لا تزال قائمة. وعلى الرغم من استمرار التأهب، فقد رفع جيش الاحتلال القيود عن سكان المستوطنات في المنطقة، فيما أبقى على الحواجز التي كان قد نصبها منذ يوم الجمعة الماضي في أعالي الجليل والجولان، ومنع الآليات العسكرية من الاقتراب من السياج الحدودي. وأكد الجيش الإسرائيلي أيضاً استمرار التأهب على المستوى الاستخباري والرصد للجانب اللبناني من الحدود.

وعلى الضفة اللبنانية، عاشت الحدود مع فلسطين المحتلة بدورها، أمس، الترقب الحذر، وذلك على وقع تحليق مكثف للطيران الحربي الإسرائيلي على علو منخفض. أما رسمياً، فقد دان الرئيس اللبناني ميشال عون «اعتداء العدو الإسرائيلي»، معتبراً إياه خلال اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع أن طيران الاحتلال لم يهدأ ليلاً ونهاراً منذ أيام». وأوضح القادري أنه «لهذه الأسباب، فقد عمل العدو على إخلاء موقع رويسة العلم، وهو أقرب موقع لبلدة كفرشوبا، وأخلى الكثير من العناصر والمعدات منذ يومين»، مؤكداً أنه كان يعتبر أي حركة يتم رصدها استهدافاً له».

الاحتلال يعزز «قيادته الشمالية»

قرر جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، تعزيز قيادته العسكرية الشمالية بمنظومات متطورة في ظل التوترات على المناطق الحدودية. وبحسب ما أوردت وكالة الأناضول، أشار الجيش الإسرائيلي في إعلانه الى ان قرار تعزيز قيادة المنطقة الشمالية يتضمن منظومات نيران ووحدات تجميع المعلومات وقوات خاصة. ولفت الى انه قام بالتعزيزات بناء على تقييم الوضع عقب التطورات على الحدود بين الاراضي المحتلة ولبنان.

متابعة

عقاب إسرائيلي جماعي بحق المسافرين الفلسطينيين

رام الله ـ العربي الجديد

دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الثلاثاء، ما وصفته بالابتزاز الإسرائيلي والعقوبات الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، لا سيما الذي يعيش في المهجر، إثر إقدام سلطات الاحتلال، أول من أمس، وللمرة الثانية على التوالي، على منع 11 مواطناً فلسطينياً من السفر عبر معبر الكرامة، شرقي الضفة الغربية، على الحدود بين الأردن وفلسطين المحتلة، كانوا في طريقهم إلى الولايات المتحدة، ضمن دفعات العالقين في الأراضي المحتلة. وفي معرض ردّها على الإجراءات الإسرائيلية التعسفية، أوضحت الوزارة في بيان لها أن منع المواطنين الفلسطينيين من السفر جاء تحت ذرائع وحجج واهية، منها أن جوازات سفر بعضهم تم تجديدها حديثاً من قبل دولة فلسطين ولم يتم تسجيلها لدى دولة الاحتلال، فيما منعت حالات أخرى من السفر، علماً أن جوازات سفرها الفلسطينية صدرت في عام 2018، ما اضطر المواطنين لاستصدار «تصاريح» ليتمكنوا من السفر مرة أخرى، عبر المعبر. ووضعت الوزارة منع السفر الإسرائيلي في إطار «أحد أشكال العقوبات الجماعية»، مؤكدة أنه يشكل «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف والعهدين الخاصين بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية». واعتبرت أيضاً الإجراءات الإسرائيلية «محاولة لابتزاز الجانب الفلسطيني والضغط عليه للتراجع عن قرار قطع العلاقات مع دولة الاحتلال».

ونقل السفير أحمد الديك، مستشار وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، وفق البيان، إدانة الوزارة لـ«هذه الإجراءات السياسية والقانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات التي يفرضها القانون الدولي لردع الاحتلال وإجباره على الانصياع للشرعية الدولية وقراراتها».

وشكلت المستجدات المتعلقة بالوضع الفلسطيني، وخصوصاً تلك المتعلقة بخطة الضم الإسرائيلية لإجزاء من الضفة المحتلة، محور الاتصال الهاتفي الذي جرى أمس، بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ونظيره الإندونيسي جوكو ويدودو. وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، فقد اطلع عباس ويدودو على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية لمنع تنفيذ مخططات الضم الإسرائيلية، التي ستدمر جميع فرص تحقيق السلام العادل والدائم القائم على قرارات الشرعية الدولية، بحسب البيان. كذلك أعرب عباس، خلال الاتصال، «عن تقدير الشعب الفلسطيني وقيادته، لمواقف إندونيسيا في المحافل الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، واستمرارها في هذا الدور المهم من خلال رئاستها لمجلس الأمن الدولي الشهر المقبل»، مؤكداً «تطلّع القيادة الفلسطينية لتعزيز العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين»، بدوره، أكد الرئيس الإندونيسي موقف بلاده الثابت في دعم القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة. ورفض إندونيسيا كافة الإجراءات أحادية الجانب التي تهدف لضم الأرض الفلسطينية بشكل مخالف، مشدداً «الاتصالات التي تجرى بين الفصائل الفلسطينية من أجل توحيد الموقف الفلسطيني حول مسألة الضم وصولاً إلى الوحدة الفلسطينية الكاملة».

ميدانياً، واصل المستوطنون في الضفة المحتلة اعتداءاتهم بحق الأهالي ومصادر رزقهم، إذ أقدموا أمس على قتل عشرات الأغنام لمواطنين فلسطينيين في تجمع بدوي بمحافظة أريحا شرقي الضفة، بالتزامن مع تنفيذهم اقتحامات لباحات المسجد الأقصى. من جهتها، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي ليل الإثنين – الثلاثاء عمليات اعتقال طاولت سبعة فلسطينيين من مناطق متفرقة من الضفة الغربية. وطاولت الاعتقالات شباناً من مدينة الخليل ومن مخيم عقبة جبر في أريحا، ومن مخيم بلاطة شرقي مدينة نابل، فيما تم اعتقال شاب فلسطيني أثناء مروره الليلة الماضية على حاجز حوارة العسكري المقام جنوب نابلس، وآخر من قرية حرملة شرقي بيت لحم. كذلك تم اعتقال الشقيقين عبادة وعدي دنديس من بلدة سلوان جنوب القدس.

واقتحمت قوات الاحتلال فجر أمس مدينة البيرة المجاورة لرام الله، ونفذت عمليات تفتيش طاولت عدداً من المنازل، تخللها إطلاق قنابل الصوت، من دون التبليغ عن إصابات. كذلك عمدت جرافات الاحتلال إلى هدم مساحات جديدة من أراضي بلدة بروقين في محافظة سلفيت شمال الضفة، بهدف إنشاء خط للمياه العادمة لصالح مستوطنة «بروخين»، المقامة على أراضي سلفيت، وفق ما أكد رئيس بلدية بروقين مروان عبد الرحمن، لوكالة «وفا». من جهة أخرى، أصيب عامل فلسطيني من قرية عانين، غرب جنين، بكسور ورضوض، أثناء مطاردته من قبل قوات الاحتلال، خلال توجهه إلى عمله في الداخل الفلسطيني.

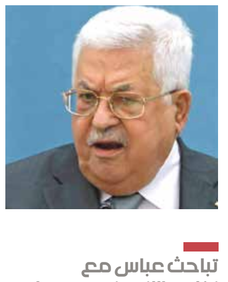

تباحث عباس مع نظيره الإندونيسي حول خطة الضم

تحليل

تونس: جولة ثانية من معركة الرئيس ضد «النهضة»

صلاح الدين الجورشي

عندما سلّم الرئيس التونسي قيس سعيّد رسالة تكليف إلى هشام المشيشي لتشكيل الحكومة الجديدة، مساء السبت الماضي، قال في كلمته القصيرة: «نحترم الشرعية ولكن أن وُقت مراجعتها حتى تكون بدورها تعبيراً صادقاً وكاملاً عن إرادة الأغلبية». لقد بدأ سعيّد فعلاً هذه المراجعة عندما تجاهل كل الأسماء المقترحة من الأحزاب، التي قضت أياماً في البحث والتشاور لاختيار الشخصية الأجدر لتولّي رئاسة الحكومة، وعيّن في المقابل شخصاً قريباً منه، لم يكن اسمه وارداً، لم يكن ذلك من باب الصدفة، بل تمّ بوعي حين عمد سعيّد إلى تجاهل مقترحات الأحزاب، رافضاً بوضوح التعامل إيجابياً مع البرلمان، في رسالة مبطنة مفادها عدم استعداده للتنازل عن أي صلاحية من صلاحياته، لن يعتبرهم غير ممثلين حقيقة لإرادة الشعب التونسي، رغم انتخابهم من قبل المواطنين قبل أقل من سنة. وهو تأويل يكاد يتفرّد به في تونس، لأنه يعتبر الديمقراطية التمثيلية تزييفاً ومنظومة تجاوزتها حركة التاريخ. بناء عليه قرر أن يهشّم الأحزاب، مجهّزاً الأرضية لدفنها تدريجياً، ويعتمد في ذلك على شرعيته الانتخابية التي لا تزال إلى هدم مساحات جديدة من أراضي بلدة بروقين في محافظة سلفيت شمال الضفة، بهدف إنشاء خط للمياه العادمة لصالح مستوطنة «بروخين»، المقامة على أراضي سلفيت، وفق ما أكد رئيس بلدية بروقين مروان عبد الرحمن، لوكالة «وفا». من جهة أخرى، أصيب عامل فلسطيني من قرية عانين، غرب جنين، بكسور ورضوض، أثناء مطاردته من قبل قوات الاحتلال، خلال توجهه إلى عمله في الداخل الفلسطيني.

لم يكن اسم المشيشي مطروحاً قبل تعيينه من سعيّد (الأناضول)

صريحاً للصبغة البرلمانية للنظام الذي تم اختياره من قبل المجلس الوطني التأسيسي (2014)، وهو ما تم تثبيته في الفصل 89، الذي ينصّ على أن الحكومات تنبثق عن البرلمان وأن الحزب الأول هو الذي يختار رئيس الحكومة، وأن رئيس الجمهورية ملزم بإجراء مشاورات مع هذا الحزب. غير أن سعيّد قفز عن هذا المسار، ولم يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الحزبية، بل اتجه نحو تشكيل حكومة الرئيس بامتياز، ويتوقع البعض أنه سيتعامل مع المشيشي كوزير أول وليس كرئيس حكومة يجمع صلاحياته الدستورية. ولرئيس الجمهورية الحق في الإشراف على الحكومة وتسييرها. ويعني هذا أن النظام السياسي خضع لتغييرات كبرى من دون أن يتم الاتفاق حول محتوياتها وآلياتها.

الأمر الآخر الذي أصبح واضحاً جداً يتعلق بالقطيعة القائمة فعلياً بين رئاسة الجمهورية وحركة النهضة. لا يخفي سعيّد رغبته في تقليص حجم ودور رئيس البرلمان، رئيس الحركة، راشد الغنوشي، وسعيه الدؤوب نحو شطبه وإخراجه من المشهد السياسي، مستغلاً دعوات أطراف عديدة طالبت بسحب الثقة منه في رئاسة البرلمان. ففي اعتقاد الرئيس التونسي، أن حركات الإسلام السياسي تتجه نحو الانقراض، وأن ممارسا مناهض لحركة التاريخ، وأنها تستثمر أوضاعاً سيئة، وتستفيد من نظام سياسي أصبح في حاجة عاجلة للمراجعة و«التصحيح». لم يصرح الرئيس بذلك حتى الآن، لكن بالعودة إلى مواقفه ورؤيته للأشياء، يتبين من خلال خطواته وتوجهاته السياسية أنه يتعمد حشر حركة النهضة في زوايا ضيقة، ويسير بنسق متسارع نحو تثبيت أولويته بالشرعية الحقيقية، وأن النهضة وبقية الأحزاب تتحرك في مجال لا يعكس حقيقة توجهات الرأي العام. وهو ما فهمه رئيس الحكومة المستقبل إلياس الفخفاخ حين عمد إلى إقالة وزراء النهضة رغم أن حكومته أصبحت حكومة تصريف أعمال.

في ظل هذا الوضع المضطرب جداً، يحاول المشيشي التحرك نحو تشكيل حكومته، بالتوجه الجميع التعرف على المنهجية التي سيسلكها، وما إذا كانت حكومته سياسية مدعومة بكفاءات أم ستكون مصغرة ومؤلفة من تكنوقراط؟ هذا الأمر سيكون محدداً لمعرفة طبيعة المرحلة المقبلة، فالأحزاب تنتظر المؤشرات الأولى لمعرفة اتجاه الريح لتحديد موقفها السياسي في هذا السياق بدأت بعض الأحزاب، مثل حركة الشعب والتيار الديمقراطي، بالدفع نحو تشكيل حكومة سياسية تضم حزب قلب تونس، شرط استبعاد حركة النهضة، وإن كان أحد كوادر التيار الديمقراطي، محمد عربي الجلاصي نفى ذلك بقوله إن حزبه «لم يطالب بحكومة بلا حركة النهضة، بل بحكومة غير قابلة للابتزاز». وهو موقف لم يستسغه البعض نظراً لإصرار هذه الأحزاب من قبل على اتهام قلب تونس بالفساد. مع العلم أن التنسيق متواصل بين الغنوشي ورئيس قلب تونس، نبيل القروي، لكن صيغة تشكيل حكومة خالية من حركة النهضة تبقى مجرد فرضية مقترحة، وإن كانت تقف أمامها عراقيل كثيرة.

ومن غير أن تصحح هذه الصيغة واردة في حال قررت حركة النهضة الانتقال من المشاركة في الحكم إلى المعارضة بعد أن تعددت خلافاتها السياسية مع أطراف عديدة، وهو اختيار ستكون له تبعات عديدة على أكثر من صعيد. غير أنه رغم عدم ثقة النهضة في رئيس الدولة، إلا أن خطتها الحالية لا تتضمن الدخول في مواجهة مفتوحة وعلنية ضده، لكن المناورة ستكون هي الأسلوب المعتمد إلى أن تتضح الرؤية وتتفجر المشهد كلياً.

شرق غرب

«النهضة»: الإمارات توزع أموالا لسحب الثقة من الغنوشي

أكد رئيس كتلة حركة «النهضة» بمجلس نواب الشعب (البرلمان) التونسي، نور الدين البحيري، أمس الثلاثاء، وجود ضغوط تمارس من داخل البلاد وخارجها، بأموال إماراتية، توزع على النواب من أجل سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي (الصورة). واتهم البحيري، في تصريحات صحافية، الإمارات بمحاولة إرباك عمل البرلمان وتعطيل جلسة منح الثقة للحكومة الجديدة.

(العربي الجديد)

الجزائر: 2500 مقترح لتعديل الدستور

كشفت الرئاسة الجزائرية، أمس الثلاثاء، أن اللجنة الدستورية المكلفة بصياغة دستور جديد للبلاد تسلمت 2500 وثيقة، تتضمن مقترحات من أحزاب ومنظمات وائتلافات مدنية وشخصيات مستقلة وخبراء، لتعديل الدستور الحالي، تتولى اللجنة معالجتها لتضمينها في مسودة الدستور، المقرر طرحها للاستفتاء الشعبي قبل نهاية السنة الحالية. وقدم رئيس اللجنة أحمد لعرابة للرئيس عبد المجيد تبون عرضاً عن تطور أعمال اللجنة، وكيفية دراسة الاقتراحات المتعلقة بمسودة الدستور.

(العربي الجديد)

موريتانيا: تهديد الإرهاب ما زال قائما

أعلن وزير الدفاع الموريتاني حنن ولد سيدي، أمام البرلمان الموريتاني، أمس الأول، أن «تهديد المجموعات الإرهابية ومهربي المخدرات والجريمة المنظمة ما زال قائماً في منطقة الساحل الأفريقي». وشدد ولد سيدي على ضرورة بذل مزيد من «التعبئة واليقظة على عموم التراب الوطني، خصوصاً المناطق الأكثر عرضة للتهديدات». وحذر من أن «المناطق الخالية أو شبه الخالية من السكان تشكل أماكن عبور لهذه المجموعات».

(الأناضول)

دياب ينتقد وزير الخارجية الفرنسي

أعلن رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى بيروت أخيراً لم تحمل جديداً. وقال، أمام اجتماع المجلس الأعلى للدفاع اللبناني، إن «زيارة لودريان لم تحمل معها أي جديد، والوزير الفرنسي لديه نقص في المعلومات لناحية مسيرة الإصلاحات الحكومية في لبنان»، فيما كان لافتاً حذفه تغريدة بالمضمون نفسه نشرها على حسابه على موقع تويتر.

(العربي الجديد، الأناضول)

تركيا تعلق التنقيب البحري قرب اليونان

أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، لشبكة «سي إن إن ترك» أمس، الثلاثاء، أن أنقرة ستعلق التنقيب عن النفط والغاز في المياه المتنازع عليها مع اليونان. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت تركيا عن خطط لإرسال سفينة الأبحاث (أوروتش رئيس) وسفينتي دعم لتنفيذ عمليات حتى 2 أغسطس/ آب المقبل في المياه الواقعة جنوب جزر رودس وكاربا توس وكاستيلوريزو اليونانية.

(أسوشييتد برس)

الحدث

زادت السعودية من انخراطها العلني في الأزمة الليبية، وذلك عبر جولة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان المفاجئة إلى الجزائر بعد القاهرة، في الوقت الذي كان المغرب يتمسك باتفاق الصخيرات، مع انفتاح على تعديله من قبل الأطراف المتنازعة في ليبيا

يتواصل الجمود العسكري في ليبيا (عمرو صلاح الدين/الأناضول)

حراك سياسي بشأن ليبيا

السعودية تنسق مع الجزائر... والمغرب يدفع لإحياء الصخيرات

طرابلس، الرباط، الجزائر ـ **العربي الجديد**

وسط جمود عسكري هشّ على محور سرت ـ الجفرة في ليبيا، وتكاثر تصريحات المسؤولين في دول متورطة في النزاع الليبي عن أنه لا حل عسكرياً للأزمة، نشط الحديث عن ضرورة العمل على حل سياسي، والذي يبدو أنه سيتم بناء على تعديل لاتفاق الصخيرات. في هذا الوقت، دخلت الرياض سياسياً على خط الأزمة الليبية بعد سنوات من دعم المغامرات العسكرية الفاشلة للواء المتقاعد خليفة حفتر. فبعد ساعات من زيارة وزير الخارجية فيصل بن فرحان إلى القاهرة، واجتماعه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، انتقل إلى الجزائر، حيث التقى الرئيس عبد المجيد تبون. وشدد بن فرحان، بعد اللقاء، على «أهمية ومحورية دور دول الجوار في الوصول إلى حل ينهي الصراع في ليبيا، ويحمي هذا البلد الشقيق من الإرهاب والتدخلات الخارجية». وأضاف «نحن ملتزمون بالتنسيق مع الجزائر، وسوف نسعى بجهودنا المشتركة مع دول الجوار كافة للوصول إلى تسوية تحمي هذا البلد وتعيد له استقراره».

في موازاة ذلك، كانت العاصمة المغربية الرباط تحتضن مشاورات منفصلة بين رئيسي مجلسي النواب في طبرق عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري، من دون اتضاح إمكانية حصول خرق عبر عقد لقاء مباشر بينهما. وقال المشري، خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أمس الأول الإثنين، إنه بحث مع رئيس مجلس المستشارين المغربي حكيم بنشماش، تطورات تعديل اتفاق الصخيرات بما يتوافق مع المرحلة الحالية.

من جانبه، أثنى رئيس البرلمان المغربي الحبيب المالكي على مبادرة عقيلة صالح السياسية القائمة على إعادة تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق من ثلاثة أعضاء جدد ممثلين لأقاليم ليبيا الثلاثة بإشراف أممي، معتبراً، خلال مؤتمر صحافي جمعه بصالح الاثنين الماضي، أنها «لا تتناقض مع اتفاق الصخيرات»، لكن مصادر ليبية في طرابلس أكدت، لـ«العربي الجديد» إصرار قادة طرابلس، بمن فيهم المشري، على رفض اللواء المتقاعد خليفة حفتر وداعميه كشركاء في أي حل سياسي، مشيرةً إلى أن العقبات التي تواجه صالح كممثل سياسي بديل عن حفتر قد تحد من دوره السياسي.

وفي الوقت الذي لا تزال العديد من الدول المعنية بليبيا تشدد على ضرورة الدفع بالحل الليبي وفق مخرجات قمة برلين التي عقدت في يناير/كانون الثاني الماضي، يتجه المغرب إلى إحياء اتفاق الصخيرات بعد مرور خمس سنوات على توقيعه من قبل الأطراف الليبية. وقال بوريطة، إن «حل الأزمة الليبية لن يأتي إلا من الليبيين أنفسهم»، مشيراً إلى أن «بلاده لها قناعة دائمة أن الليبيين إذا تركوا من دون تدخلات لوجدوا الحل». وكشف بوريطة، أن لقاءه مع المشري، كان فرصة للتأكيد أن المغرب لن يقترح حلولاً لليبيين، وإنما يتعين أن تأتي منهم، لافتاً إلى أن «اتفاق الصخيرات منتوج ليبي، وبإمكان الليبيين أن يجدوا هذا المنتوج للوصول بليبيا إلى بر الأمان». وأوضح أن هناك إجماعاً على تعديل اتفاق الصخيرات الذي كان قد وقع في 2015. واعتبر أن المؤسستين الشرعيتين في ليبيا، وهما المجلس الأعلى للدولة والبرلمان المنعقد بطبرق، لهما الإمكانات للاتفاق على حل، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الليبية الأخيرة.

لكن الباحث السياسي الليبي، سعيد الجواشي رأى في شكل اختلاف المصالح الدولية والإقليمية في ليبيا عائقاً كبيراً أمام أي محاولة للحل السياسي. وقال إنّ «الحل ليس بيد الليبيين، ولو كان بيدهم لما تخلى داعمو حفتر الليبيين بسهولة عنه، ولما رضوا له بهذه النهاية بعد أن أصبح لا يخدم مصالح داعميه، الإقليميين أو الدوليين»، مشيراً إلى أن محاولة الرجوع بالملف الليبي إلى مرحلة ما قبل خروج حفتر وميليشياته من بنغازي، عبر إحياء اتفاق الصخيرات، لا تشير إلى أي شيء سوى أنها محاولة أخرى من المتدخلين لاتفاق على مصالحهم. ووصف الجواشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، المستجدات ما بعد الصخيرات بأنها «خطيرة جداً، وخصوصاً على معسكر شرق ليبيا، إذ يخسر حفتر تدريجياً، وربما يواجه عقوبات دولية»، لافتاً إلى أن من يدفع حالياً الأطراف الليبية والمغرب على حد سواء لإحياء اتفاق الصخيرات كأنه يريد الرجوع بالحالة الليبية إلى عام 2015». وأضاف أنه «من دون شك، لا يرى الفاعلون الإقليميون والدوليون المحاور الداخلية وإمكانية أن تهدد آثارها أي توافق سياسي ليبي، لكنهم يبحثون عن صيغة للتوافق على مصالحهم بعد أن فشلت برلين ومخرجاتها في تحصين مصالحهم».

لكن الباحث السياسي الليبي مصطفى البرق، في المقابل، لا يرى أي فائدة لاتفاق الصخيرات، سواء على صعيد مصالح المتدخلين في ليبيا أو على الصعيد السياسي، مشيراً إلى أن الواقع تغير بشكل كبير ولا يمكن تعديل الاتفاق فضلاً عن تطويره أصلاً. وأوضح البرق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المتغيرات عديدة، منها الوجود التركي إلى جانب حكومة الوفاق، والتوغل الروسي والقوات المصرية التي تقف على حافة الحدود الليبية، وتأثيرات الأزمة الليبية على الخارج، حتى بدت المحرك الأول لإحياء التوترات في شرق المتوسط وحول الحدود المائية بين الدول. ولفت إلى أن «سيناريو إحياء الصخيرات ليكون أساساً للحل السياسي بات مستحيلاً». وقال «قد يكون الموقف المغربي مقابلاً للنشاط الجزائري، أو أن القاهرة وداعمي حفتر السابقين يدفعون الملف الليبي بقوة نحو الحل السياسي بعد خسارة رهانهم على حفتر والعسكر»، مشيراً إلى أن مبادرة عقيلة صالح المتوافقة مع إعلان القاهرة لقيت ثناء مغربياً رسمياً في تصريحات المالكي. وتحدث البرق عن عدة عقبات أمام صالح ليكون ممثلاً للبرلمان ولطرف سياسي ضمن الصراع القائم، من بينها انتقال الجزء الأكبر من أعضاء البرلمان لعقد جلسات في طرابلس وغياب شبه كلي للقسم الآخر عن جلسات طبرق، بالإضافة لعدم وجود توافق في بقايا معسكر حفتر حول صالح ليكون ممثلاً سياسياً له. وشدد على أن الحل لم يعد بيد الليبيين ليتوافقوا على ضرورة تفاهمات الدول حول مصالحهم في هذه البلاد.

> بن فرحان: نسعى للوصول إلى تسوية تحمي هذا البلد وتعيد له استقراره
>
> بوريطة: حل الأزمة لن يأتي إلا من الليبيين أنفسهم

فرقاطة المانيا

تعتزم المانيا ارسال فرقاطة، الاسبوع المقبل، الى البحر المتوسط للمشاركة في المهمة البحرية للاتحاد الاوروبي «إيريني» لمراقبة الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على توريد اسلحة لليبيا. وذكرت وكالة الانباء الالمانية، امس الثلاثاء، انه يوجد 250 عنصرا على متن الفرقاطة.

تقرير

أفغانستان: هدنة الأضحى تمهيداً لبدء محادثات المصالحة

اعلنت حركة «طالبان» عن هدنة خلال عيد الاضحى، على وقع تسريع محاولات انهاء ملف تبادل الاسرى، واعراب الرئيس الافغاني عن تفاؤله ببدء المحادثات خلال اسبوع

بعد أسابيع من ارتفاع وتيرة التوترات الأمنية في أفغانستان، أعلنت حركة «طالبان»، أمس الثلاثاء، التزامها بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام في أفغانستان بدءاً من يوم الجمعة المقبل بمناسبة عيد الأضحى، في وقت كان فيه الرئيس الأفغاني أشرف غني يعلن أمس أنّ محادثات السلام مع الحركة قد تبدأ «خلال نحو أسبوع»، عقب استكمال عملية تبادل السجناء، التي تعد أساسية لبدء المفاوضات. وعززت هذه التطورات الآمال بانطلاق المحادثات قريباً. وقال المتحدث باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، في تغريدة على «تويتر»: «وحتى يقضي شعبنا أيام العيد الثلاثة في طمأنينة وسعادة، تلقى جميع المقاتلين تعليمات بعدم تنفيذ أي عملية»، لكنه أشار إلى أن مقاتلي «طالبان» سيردون في حالة تعرضهم لأي هجوم من القوات الحكومية. ويعدّ موقف الحركة إيجابياً، بعد أسابيع دموية، في ظلّ تعثر اتفاق لمبادلة السجناء بين الحكومة و«طالبان». وبالتزامن كان الرئيس الأفغاني يؤكد لكبار المسؤولين في القصر الرئاسي أنه سعياً «للتعبير عن التزام الحكومة بالسلام، ستستكمل جمهورية أفغانستان قريباً إطلاق سراح 5000 سجين من طالبان». وأضاف «نتطلع عبر هذه الخطوة لبدء المفاوضات المباشرة مع طالبان خلال نحو أسبوع».

في موازاة ذلك، دعا زعيم حركة «طالبان»، هيبة الله أخوند زاده، الولايات المتحدة إلى احترام اتفاقها مع الحركة، منهما الأميركيين بتعريض عملية السلام في أفغانستان للخطر، خصوصاً عبر شنّ ضربات جوية. وأضاف في رسالة بمناسبة عيد الأضحى أن «الهجمات بطائرات من دون طيار والتفجيرات والغارات والقصف المدفعي، لأسباب لا مبرر لها، لا تخدم مصلحة أحد ولا تساعد في كسب الحرب. بل على العكس، فإن هذه الأعمال تأتي بنتائج عكسية». ودعا أخوند زاده، الرئيس السابق لمحاكم «طالبان»، واشنطن إلى «عدم وضع عقبات أمام إنهاء أطول حرب في التاريخ الأميركي عبر التصريحات غير المبررة والدعائية».

وانتهز زعيم الحركة الفرصة لمهاجمة الحكومة الأفغانية التي قال إنها «تخوض صراعاً من أجل مصالح قصيرة الأجل ومن أجل السلطة». واتهم أخوند زاده كابول بعرقلة عملية السلام، لا سيما من خلال إبطاء تبادل السجناء الذي تعتبره الحركة شرطاً مسبقاً لبدء محادثات السلام.

ويدرّ أن تصدر رسالة عن زعيم «طالبان» الذي تولى قيادة الحركة عام 2016. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أوقفت هجومها ضد الحركة منذ توقيع اتفاق سلام معها في 29 فبراير/ شباط الماضي، إلا أنها تواصل تنفيذ الضربات الجوية للدفاع عن القوات الأفغانية. ولكن لا يُعرف عدد الضربات منذ أن توقف الجيش الأميركي رسمياً عن نشر هذه الأرقام قبل بضعة أشهر. كذلك أوقفت «طالبان» هجومها ضد القوات الدولية، لكنها كثّفت هجماتها ضد القوات الأفغانية في جميع أنحاء البلاد. وينص الاتفاق بين الولايات المتحدة و«طالبان» على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بحلول شهر مايو/ أيار 2021، مقابل ضمانات أمنية من

> دعا زعيم «طالبان» الولايات المتحدة إلى احترام اتفاقها

ارتفعت وتيرة الخروف الامنية في الاسابيع الاخيرة (فرانس برس)

(فرانس برس، رويترز)

قضية

رأى مسؤولون عراقيون أن طرح قوى سياسية ثلاثة مواعيد من أجل إجراء الانتخابات المبكرة عبارة عن خدعة إعلامية من قبل الأحزاب، خصوصاً القريبة من إيران، الرافضة للاقتراع المبكر

مناورة الانتخابات المبكرة

ثلاثة مواعيد مقترحة للاقتراع في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

تطرح قوى سياسية عراقية ثلاثة مواعيد مختلفة لإجراء الانتخابات المبكرة المرتقبة، كلها في العام المقبل، في الوقت الذي يواصل فيه البرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة إلى العراق، عقد اجتماعات فنية وقانونية، تهدف إلى إتمام الجوانب التفصيلية من قانون الانتخابات الجديد للمصادقة عليه. ورغم الشكوك المتصاعدة بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في الظروف الحالية في العراق، التي لا تتوفّق عند أزمته المالية، وتعذر توفير نحو مليار دولار لإجراء الانتخابات، بل تتعدى إلى جوانب ميدانية أمنية تتعلق باستمرار سيطرة الميليشيات على بلدات كاملة، وعدم عودة نحو مليون نازح إلى منازلهم، فضلاً عن مخاوف تدخل سلاح الفصائل المسلحة في الانتخابات، فإن محوراً مهماً داخل العملية السياسية يدفع ويستعجل إجراء الانتخابات خلال العام المقبل، مقابل محور رافض أو مماطل، يجد أن إجراءها قريباً يخدم قوى مدنية ووطنية، بسبب النقمة الشعبية على الأحزاب والقوى السياسية، وتحديداً تلك المقربة أو المدعومة من طهران.

وفي آخر اجتماع لرئاسة البرلمان، مع قادة الكتل السياسية، الأربعاء الماضي، والذي أدير من قبل اللجنة القانونية في البرلمان لمناقشة إكمال النسخة النهائية لقانون الانتخابات، والذي سبق أن صوّت عليه البرلمان بأغلبية الثلثين، أكد المجتمعون، في بيان ختامي، على تهيئة المستلزمات والظروف اللازمة لإجراء الانتخابات، وضرورة قيام الحكومة بتقديم الدعم الكامل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من كلّ النواحي، المالية واللوجستية والأمنية، لتمكينها من إجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة.

ويحسب مصادر من داخل البرلمان العراقي فإنه قد تم تقديم مقترحات لثلاثة مواعيد لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في 2021: الموعد الأول منتصف إبريل/نيسان، والثاني نهاية يونيو/حزيران، والثالث في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بعد استكمال قانون الانتخابات، الذي تبقى منه موضوع أو جانب فني بحت، تشترك به وزارات البلديات والتخطيط والعدل، وهو تقسيم الدوائر الانتخابية، وتسمية الأقضية والمدن التي ستكون دائرة انتخابية، ودمج تلك التي يتواجد فيها أقل من 100 ألف نسمة لتكون دائرة واحدة، فيما تواصل مفوضية الانتخابات التأكيد على ضرورة إقرار الموازنة المالية الاتحادية للعام الحالي لتنفيذ الممارسة الانتخابية، وهو ما لم يتحقّق لغاية الآن.

ووفقاً للمصادر فإن هناك ضغطاً من الأمم المتحدة، ومن رئاسة الجمهورية تحديداً، للإبقاء باستحقاق الانتخابات المبكرة، مدعوماً من أحزاب وقوى عدة، لكن في المقابل هناك كتل سياسية وفصائل مسلحة لا ترغب بإجراء الانتخابات المبكرة كونها تعي إمكانية خسارة الكثير من نفوذها بالبرلمان المقبل بسبب النقمة الشعبية الحالية، وتحديداً تحالفي «الفتح»، و«دولة القانون»، بزعامة كل من هادي العامري ونوري المالكي.

وقال عضو في اللجنة القانونية بالبرلمان إن «قانون الانتخابات، والآلية التي من المفترض أن تسري عليها عملية الاقتراع جاهزة إلى حد كبير، إلا أن كتلاً سياسية تمارس عرقلة مقصودة لمنع أي جلسات برلمانية مرتبطة باستكمال القانون، أو تفعيل لجان الجانب الفني في الموضوع المتعلق بالدوائر الانتخابية وتوزيعها». وأضاف، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «المواعيد المقترحة، والتي سُرّبت عبر الإعلام المحلي في العراق، بشأن إجراء الانتخابات المبكرة، ليست أكثر من خدعة إعلامية للأحزاب المتنفذة الرافضة لإجراء الانتخابات، تقصد من خلالها تخفيف غضب المتظاهرين، الذين تعودوا بالانطلاق بتظاهرات خلال الأسابيع المقبلة. لكن على أرض الواقع، فإنه لا توجد أي نية لدى الكثير من الأحزاب لإجراء الانتخابات، لما فيها من مضرّة كبيرة لها». وبيّن أن «الحكومة العراقية أيضاً غير قادرة على توفير الاحتياجات الخاصة بالانتخابات، مثل الاستتباب الأمني والأموال». وقال القيادي في ائتلاف «دولة القانون» سعد المطلبي إن «طرح مواعيد للانتخابات المبكرة من قبل بعض القوى السياسية ما هو إلا تخدير للعراقيين، بل إنها خدعة كبيرة، لعدم وجود الأجواء الكافية لإجرائها. إضافة إلى أن إجراء الانتخابات يحتاج إلى وجود المحكمة الاتحادية المعطلة حالياً، ولا بد من إقرار قانونها عبر البرلمان العراقي». وبيّن، لـ«العربي الجديد»، أن «الحراك الشعبي والتظاهرات التي طالبت بالتغيير، وإجراء الانتخابات، لن تحصد ما طالبت به، لأن حكومة (مصطفى) الكاظمي غير قادرة على تحقيق المطالب».

من جانبه، قال عضو تحالف «عراقيون» والنائب علي البديري إن «يوماً واحداً يكفي لإنهاء كل المتعلقات المرتبطة بإجراء الانتخابات المبكرة في البلاد، لكن هناك إرادة سياسية تكاد تكون قوية تمنع التقدم بهذا الملف. كما أن اتفاقات سياسية خفية تقضي بتحميل الحكومة مسؤولية الإخفاق أو النجاح في إجراء الانتخابات». وأكد، لـ«العربي الجديد»، أن «بعض الجهات السياسية تعمل على تدوير ملف الانتخابات ما بين رئاسة مجلس النواب واللجنة القانونية في البرلمان لأكثر من مرة، بحجة ورود أخطاء فيه، أو عدم اكتماله، أو الاتفاق على شكل الانتخابات، عبر تقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية، أو أن تكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة. وما هذه الحركات إلا من أجل تضييع الوقت والمماطلة في إجراء الانتخابات».

إلى ذلك، بيّن الناشط المدني، عضو الحزب الشيوعي العراقي، أيهم رشاد، أن «المتظاهرين يراقبون عمل البرلمان والحكومة الحالية، ولم يلمسوا أي تقدم باتجاه تحقيق أهم مطلب، وهو إجراء الانتخابات المبكرة النزيهة، بإشراف أممي، لضمان إزاحة الوجوه الفاسدة والمتهمة بسرقة وقتل العراقيين. وحتى المواعيد التي تم تسريبها ليست أكيدة. كما أن المتظاهرين بلغوا القناعة شبه الكاملة بأن النظام الحالي لن يخضع لمطالب الجماهير الغاضبة، وبالتالي لا سبيل لدى المحتجين سوى العودة إلى ترتيب الصفوف من جديد». وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أن «الكاظمي بيده كل الأدوات التي تجعله إما أن يقف إلى جانب المتظاهرين والشعب، أو أن ينحاز إلى جانب الأحزاب. وفي حال انسجام رئيس الحكومة مع الكيانات الفاسدة، فهذا يعني مقتله سياسياً ونهاية حكومته».

> تخشى قوى سياسية من تراجع نفوذها في الانتخابات المبكرة
>
> قناعة لدى المتظاهرين بأن النظام لن يخضع لمطالبهم

من الانتخابات التي أجريت في مايو 2018 (مرتضى سوداني/الأناضول)

متابعة

مناورات دفاعية بطابع هجومي للحرس الثوري الإيراني

أطلق الحرس الثوري الإيراني مناورات «دفاعية»، لكنها تحاكي في الوقت ذاته شن هجوم صاروخي على وحدات بحرية معادية، بالإضافة إلى زرع الغام

طهران ـ **العربي الجديد**

تحولت المناورات التي أطلقها الحرس الثوري الإيراني في مياه الخليج، والتي وضعها قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي في إطار «الدفاعية» لكنها تحمل الطابع الهجومي، إلى عنوان جديد للاشتباك الكلامي الإيراني - الأميركي، في وقت سجل وقوع انفجار جديد في صهريج وقود في إقليم كرمانشاه غربي إيران، ضعف وقوة العدو». وأضاف أن «سياساتنا والانفجارات الغامضة التي وقع بعضها في مواقع حساسة. وذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية، أمس الثلاثاء، أن الحرس الثوري الإيراني بدأ تدريبات عسكرية في الخليج. وفي السنوات الأخيرة، حدثت مناوشات متفرقة في الخليج بين الحرس الثوري والجيش الأميركي الذي اتهم البحرية التابعة للحرس الثوري بإرسال زوارق الهجوم السريع للتحرش بسفن حربية أميركية أثناء عبورها مضيق هرمز. من التدريبات، والتي يطلق عليها اسم النبي العظيم 14، بمشاركة قوات الحرس البحرية والجوية، بدأت في البر والجو والبحر والفضاء في مضيق هرمز والخليج». وذكر الحرس الثوري، في بيان، أن قواته البحرية والجوية ستستخدم «الصواريخ والطائرات المسيرة ووحدات الرادار» في التدريبات. وكانت صور أقمار اصطناعية نُشرت، الإثنين الماضي، أظهرت أن إيران نقلت مجسماً لحاملة طائرات أميركية إلى المضيق، فيما يشير إلى أنها ستستخدمه كهدف في التدريبات.

واعتبر القائد العام للحرس الثوري اللواء حسين سلامي، في تصريح على هامش انطلاق المناورة، أن «السيناريو الذي اعتمدته مناورات الحرس الثوري كان على أساس العدو الحقيقي»، مؤكداً أن «تطوير الأسلحة والمعدات لدى الحرس يتم على أساس التهديدات والمعرفة الحقيقية لنقاط ضعف العدو، لكن في المقابل هناك كتل سياسية وفصائل مسلحة لا ترغب بإجراء الانتخابات المبكرة كونها تعي إمكانية خسارة الكثير من نفوذها بالبرلمان المقبل بسبب النقمة الشعبية الهجوم الصاروخي والقتال البحري في السطح مع زرع الألغام الهجومية بواسطة القطع البحرية الهجومية». وأضاف أن «تركيب المهارة والتكنيك الصحيح لاستخدام المعدات والتكتيكات المبتكرة المبنية على الإبداع في ساحة العمل، تشكل أجواء مناوراتنا كي لا نواجه الغموض في الظروف الحقيقية». واعتبر أن «نطاق مناورات الحرس الثوري كان واسعاً وقريباً من الواقع، والسيناريو الذي اعتمدته هذه المناورات كان على أساس العدو الحقيقي». وتابع أن «تطوير معداتنا وأسلحتنا يجري وفق التهديدات والمعرفة الحقيقية لنقاط الضعف والقوة لدى العدو». وقال إن «عقيدتنا الدفاعية مبنية على إنتاج المعدات المحلية، ويتم تطوير المعدات المستخدمة في كل مناورة مقارنة بالمناورة السابقة لها، واختبار المعدات الجديدة حيث نستخدمها في الميدان الحقيقي».

ووصفت البحرية الأميركية التدريبات الإيرانية بـ«المتهورة وغير المسؤولة». وقالت المتحدثة باسم الأسطول الخامس ريبيكا ريباريتش، لوكالة «فرانس برس»: «نحن على علم بتدريبات إيرانية على مهاجمة مجسم سفينة مماثلة لحاملة طائرات»، مضيفة: «نرى دائماً هذا النوع من السلوك المتهور وغير المسؤول». وتابعت «هذه التدريبات لم تعطل عمليات التحالف في المنطقة، ولم يكن لها أي أثر على التجارة في مضيق هرمز والمياه المحيطة به».

في هذه الأثناء، ذكرت وكالة «ميزان» الإيرانية أن انفجاراً أشعل النار في صهريج وقود في إقليم كرمانشاه غربي إيران، هو الأحدث في سلسلة من الحرائق والانفجارات الغامضة التي وقع بعضها في مواقع حساسة. وقالت الوكالة «وقع انفجار في صهريج وقود في مكان انتظار السيارات في منطقة دولت آباد الصناعية»، لكن لم ترد أنباء عن خسائر في الأرواح. وذكرت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إسنا) أن ستة صهاريج وقود انفجرت وتسببت في حريق كبير في المنطقة. وأظهر تسجيل مصوّر للحادث نشرته وكالة «ميزان» أعمدة من الدخان الأسود الكثيف تتصاعد في السماء. وقال نائب رئيس خدمة الإطفاء في كرمانشاه كيوان مالكي لوكالة الطلبة إنه «لم تقع خسائر في الأرواح لكن بعض الأشخاص أصيبوا»، فيما أعلن متحدث باسم خدمات الطوارئ في البلاد لوكالة «فرانس برس» عن إصابة خمسة أشخاص، بينهم أربعة من رجال الإطفاء. وسجلت في الأسابيع الأخيرة سلسلة حرائق وانفجارات في مواقع عسكرية ومدنية في أنحاء إيران.

> انفجار في صهريج وقود في إقليم كرمانشاه غربي إيران

شرق غرب

العراق: «مجموعات إجرامية» استهدفت المحتجين

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الثلاثاء، رصد «مجموعات إجرامية» استهدفت المتظاهرين في ساحة التحرير في بغداد، مؤكدة أن القوات الأمنية لم تستخدم الرصاص الحي. وأصدر رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي توجيهات لعناصر الأمن في ساحات التظاهر بمنع أي اشتباك مع المتظاهرين، متوعداً المخالفين بعقوبات، من جهتها، أكدت مفوضية حقوق الإنسان العراقية أن الصدامات أسفرت عن مقتل 3 متظاهرين وإصابة 21 آخرين، بعضهم في حالة خطيرة.

(العربي الجديد)

تشكيك في رواية انفجارات قاعدة «الصقر»

شكّك نواب وقيادات سياسية في العراق، أمس الثلاثاء، في الرواية الرسمية لحادثة التفجيرات الأربعة التي وقعت داخل قاعدة «الصقر»، جنوبي بغداد، يوم الأحد الماضي. وقال مسؤول أمني إن مخازن الأسلحة مبردة ولم تصل حرارتها إلى درجة تؤدي إلى انفجارها، معتبراً أن هناك شكوكاً في وجود عملية استهداف للمخازن.

(العربي الجديد)

تعليق الاتفاقات مستمرّ بين هونغ كونغ ودول غربية

أعلن المتحدث باسم الخارجية الصينية، وانغ وينبين (الصورة)، أمس الثلاثاء، تعليق بلاده اتفاقات تسليم المطلوبين بين هونغ كونغ وثلاث دول غربية؛ هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وجاء الموقف الصين بعد تعليق نيوزيلندا اتفاقيتها لتسليم المطلوبين مع هونغ كونغ، على خلفية «قلقها العميق» من قانون «الأمن القومي الصيني» الجديد.

(فرانس برس)

كيم: اسلحتنا النووية تمنع الحرب

أعلن زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، أمس الثلاثاء، أن أسلحة بيونغ يانغ النووية تضمن أمنها، وفق ما ذكرت وسائل إعلام رسمية، مجدداً التأكيد أن بلاده لن تتخلّى عن ترسانتها. وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن كيم ألقى خطاباً خلال لقاء للمحاربين القدامى في الذكرى الـ67 لإبرام هدنة عام 1953 التي أنهت الحرب الكورية. وقال: «بفضل ردعنا النووي الموثوق به والفعال للدفاع عن النفس، لن تكون هناك أبداً كلمة حرب على هذه الأرض».

(فرانس برس)

زيمبابوي تهدّد السفير الأميركي بالطرد

هدّد المتحدث باسم حزب «زانو ـ الجبهة الوطنية» الحاكم في زيمبابوي، باتريك تشينامasa، السفير الأميركي في هراري، بريان نيكولز (الصورة)، بالطرد. وقال إنه «يتعين على السفير وزمرة من رجال العصابات التوقف عن تعبئة وتمويل الاضطرابات، وتنسيق العنف وتدريب المتمرد. لن تتردد قيادتنا في إصدار أوامر له». وأضاف «لا يجب على الدبلوماسيين أن يتصرفوا كقطاع الطرق». وجاء التهديد على خلفية اتهام زيمبابوي الولايات المتحدة بتمويل منظمي الاحتجاجات المناهضة للحكومة المقررة يوم الجمعة المقبل.

(أسوشييتد برس)

الغلاف

لم تجنِ محافظة درعا السورية، بعد عامين من إبرام «التسويات» مع النظام، سوى مزيد من الفوضى الأمنية والاعتقالات والإهمال، إلى جانب تمدد الميليشيات بشقيها التابعين لإيران وروسيا

خديعة «تسويات» درعا

عامان على انتقام النظام: اغتيالات وخطف واعتقالات

عدنان أحمد

بعد عامين على سقوط محافظة درعا بيد النظام السوري تحت عنوان «التسويات»، لا تزال المحافظة على صفيح ساخن، ولم تعرف الاستقرار ليوم واحد منذ ذلك الوقت، وهو ما يفسّره البعض بأنه يأتي في سياق سياسة الانتقام الممنهجة التي ينفذها النظام من درعا، التي كانت مهد الثورة ضده في مارس/ آذار 2011. وإلى جانب الفوضى الأمنية التي تشهدها المحافظة والتي تترجم باغتيالات وتفجيرات وعمليات اختطاف واعتقال، تعاني درعا تراجعاً ملحوظاً على المستوى الخدمي والصحي والتعليمي. وعلى الرغم من أن سيطرة النظام على المحافظة تمّت معظمها عبر «الضامن» الروسي من خلال اتفاقيات التسوية مع فصائل المعارضة، إلا أن هذا الضامن كثيراً ما يتوارى عن المشهد في المحافظة، فيما يبرز دور الميليشيات التابعة لإيران أو المدعومة منها، وسط تنافس لم يعد خافياً بين هذه الميليشيات، وتلك التي تدعمها روسيا، وعلى رأسها فصيل اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس، بقيادة أحمد العودة، المنتشر أساساً في ريف درعا الشرقي.

وإضافة إلى ترحيل المعارضين لاتفاقات التسوية إلى الشمال السوري، فقد قضت تلك التفاهمات بتسليم السلاح الثقيل والمتوسط للنظام والنقاط الحدودية إلى قوات النظام السوري، مقابل التزامها عدم دخول أي نقطة شملها اتفاق التسوية، مثل درعا البلد، إضافة إلى تصفير سجل أي شخص مطلوب بناء على تلك التسوية، والإفراج عن المعتقلين الذين يقدّر عددهم بنحو 4500 معتقل من أبناء المحافظة. لكن أجهزة النظام الأمنية لا تزال تعتقل المدنيين والعناصر السابقين في فصائل المعارضة، بل اعتقلت المئات منهم بعد تلك الاتفاقيات، من دون تقديم أية معلومات حول مصيرهم.

ولا تزال قوات النظام تطوّق مدينة درعا، في مخالفة إضافية لاتفاق التسوية الذي التزم به الأهالي وسمحوا بموجبه بدخول مؤسسات النظام ورفع علمه في معظم مدن وبلدات المحافظة، وحتى تلك التي لم يدخلها النظام برموزه وعلمه، كان بقرار منه، وليس بسبب ممانعة الأهالي. ويرفض النظام حتى الآن إعادة الموظفين إلى أعمالهم وإعادة المهنيين إلى نقاباتهم، فيما لم تحلّ أيضاً قضية المطلوبين للتجنيد الإلزامي في قواته، إذ يلتحق كثر بأجهزته الأمنية أو في الفرقة الرابعة أو في الفيلق الخامس بقيادة العودة، بهدف الخدمة ضمن المحافظة، تفادياً للالتحاق بقوات النظام التي قد تزج بهم في معاركها بعيداً عن مناطقهم.

ولعل المشهد الأبرز في درعا خلال العامين الماضيين هو «الفوضى الأمنية» عبر الاغتيالات شبه اليومية والتفجيرات، التي غالباً ما تُنسب لمجهولين، فيما يعتقد على نطاق واسع أن من يقف خلفها هي أجهزة النظام الأمنية التي يتوزع ولاؤها بدورها بين إيران وروسيا، عبر المتعاملين معها من عناصر المعارضة السابقين، الذي انخرط كثير منهم في تلك الأجهزة أو في الفرقة الرابعة المدعومة من إيران.

الاغتيالات

خلال الأيام الأخيرة فقط، قُتل العديد من أبناء المحافظة أو من قوات النظام والمتعاملين معها ومع الميليشيات الإيرانية، خلال عمليات اغتيال تنسب لمجهولين، كان آخرهم قيادي سابق في غرفة عمليات «البنيان المرصوص» بدرعا، وعنصر في فصائل المعارضة، مساء أول من أمس الاثنين، جراء إطلاق الرصاص عليهما من قبل مجهولين في مركز محافظة درعا. ولم يسبق للقتيلين الانضمام إلى صفوف أي تشكيل عسكري بقوات النظام بعد إجرائهما التسوية الأمنية في يوليو/ تموز عام 2018. وكان قد قُتل 5 عناصر سابقين في فصائل المعارضة، بينهم قيادي، ليل الأحد - الاثنين، جراء استهدافهم بالرصاص من قبل مجهولين أثناء وجودهم في منزل بمدينة الصنمين شمالي درعا، فيما أكدت مصادر محلية مسؤولية فرع الأمن العسكري التابع للنظام عن مقتلهم. كذلك تداولت مصادر محلية عملية اغتيال نفذها مجهولون فجر الإثنين بحق قحطان قداح في منزله. والأخير هو والد الإعلامية في قناة «سما» الموالية للنظام سارة قداح، وهو متعاون مع الميليشيات الإيرانية، بحسب مصادر محلية. كما قُتل شاب في مدينة طفس بمحيط درعا البلد، وهو عنصر سابق في الجيش الحر. كذلك ألقى مجهولون قنبلة يدوية على منزل عضو مجلس الشعب التابع للنظام خالد العبود في بلدته النعيمة واقتصرت الأضرار على المادية.

وفي 22 يوليو/ تموز الحالي، استهدف تفجير منزل القيادي السابق في الجيش الحر بمحافظة درعا، القائد الحالي لإحدى المجموعات التابعة للأمن العسكري، مصطفى المسالمة، الملقب بـ«الكسم»، وذلك بعد محاولات سابقة عدة لم تنجح لاغتياله، فيما تمت تصفية بعض العناصر التابعة له، ليقصف المسالمة على الأثر بلدة درعا البلد بالقذائف من مواقع يسيطر عليها قرب معبر نصيب الحدودي.

واغتال مجهولون، في 19 الشهر الحالي، مدير ناحية الحراك، شمالي شرق درعا، الرائد غيدق إسكندر، باستهداف سيارته بالأسلحة الخفيفة، خلال جولته على مراكز انتخابات مجلس الشعب في المدينة، فيما انفجرت عبوة ناسفة في بلدة أم المياذن بريف درعا الشرقي، منتصف يوليو في سيارة القيادي السابق في الجيش الحر، عامر المحاميد، ما أدى إلى إصابة أخيه عمر محاميد، ومقتل زوجته وطفلتين، بحسب ما ذكره مجلس بلدية أم المياذن عبر «فيسبوك». وبلغ عدد عمليات أو محاولات الاغتيال في درعا خلال النصف الأول من العام الحالي 214 حالة، بحسب إحصائيات «مكتب توثيق الشهداء في درعا»، بينما وثّق «مكتب توثيق الانتهاكات» في «تجمع أحرار حوران» منذ يوليو/ تموز 2018 وحتى الشهر الحالي، 415 عملية ومحاولة اغتيال، أسفرت عن مقتل 285 شخصاً وإصابة 168 آخرين. وأوضح مدير مكتب التوثيق، الذي يكتفي باستخدام اسم بـ«أبو المجد» للتعريف عن نفسه، أنّ عمليات الاغتيال لا تشمل الهجمات على حواجز ومقار وثكنات قوات النظام، التي تعرضت أيضاً لعشرات عمليات الاستهداف. وعن هوية المستهدفين، أوضح «أبو المجد» في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنّ «227 عملية من ضمن 415 استهدفت مدنيّين، و133 عمليّة استهدفت عناصر سابقين في فصائل المعارضة انخرطوا ضمن تشكيلات النظام بعد إجراء التسوية، و48 عمليّة استهدفت عناصر وقياديين سابقين في فصائل المعارضة لم ينخرطوا ضمن تشكيلات النظام، فيما تم توثيق 7 عمليات اغتيال استهدفت عناصر سابقين في تنظيم داعش، بعضهم انخرط في العمل مع مخابرات النظام».

لم يلتزم النظام بأي من وعوده لأهالي درعا (فرانس برس)

لا تزال قوات النظام تطوّق درعا مخالفة اتفاق التسوية

لم يفِ النظام بالوعود التي قطعها بتحسين الخدمات

الاعتقالات

خلافاً لما نصّت عليه اتفاقات التسوية، عمد النظام بدل الإفراج عن المعتقلين إلى احتجاز المزيد من أبناء محافظة درعا عبر حواجزه المنتشرة في المحافظة وعلى الطرق الواصلة بين قراها ومدنها، أو من خلال حملات الدهم والاعتقالات التي تشنها قواته وأجهزته الأمنية في بعض المناطق، وإضافة لبعض الاعتقالات التي نفذها بطريقة الاختطاف. ووثق «تجمع أحرار حوران» 1144 عملية اعتقال قام بها النظام في درعا، منذ إبرام اتفاق التسوية عام 2018 وحتى مطلع يوليو الحالي، مشيراً إلى أن من بين المعتقلين 453 مدنياً، والمتبقون هم عناصر سابقون في الجيش الحر. لكن التجمّع أشار إلى أن العدد الكلي الفعلي لمعتقلي المحافظة خلال عامين من التسوية فاق الـ1500 معتقل، لكن من الصعب توثيق بعض الحالات أو الوصول إلى معلومات عنها بسبب الأوضاع الأمنيّة في المحافظة، بفعل امتناع عدد من أهالي المعتقلين عن الإدلاء بمعلومات عن أبنائهم بسبب مخاوفهم الأمنيّة.

في المقابل، أفرج النظام عن 307 معتقلين في العامين الماضيين، فيما أبلغ من خلال فروعه الأمنيّة ومديريات السجل المدني ذوي 54 معتقلاً بوفاة أبنائهم في المعتقلات، وسط اعتقاد بأنهم قضوا تحت التعذيب. وبعد سيطرة النظام على محافظة درعا، أصدر رئيس النظام بشار الأسد مرسومي عفو بخصوص المنشقين عن جيشه، لكن الأفرع الأمنيّة جمعت حوالي 200 منشق من أبناء المحافظة، بأوقات متفرّقة، وأرسلتهم إلى مبنى الشرطة العسكرية في حي القابون بالعاصمة دمشق، بدعوى أنه سيتم فرزهم مجدداً لقطعهم العسكرية السابقة. وتبيّن بعد ذلك أنّ العشرات منهم اعتقلوا، ووردت أخبار لعائلاتهم بمقتل 21 منهم تحت التعذيب.

من جهة أخرى، عملت أجهزة النظام الأمنيّة على تجنيد العديد من أبناء المحافظة في تنفيذ عمليات خطف مَن لم تستطع تلك الأجهزة اعتقالهم، واعتمد النظام في بعض الأحيان على الخطف بدلاً من الاعتقال لتفادي الصدام المباشر مع الأهالي، خصوصاً أن عمليات الخطف استهدفت سيدات، وعناصر وقياديين سابقين في الجيش الحر وأشخاصاً لهم حضور في بلداتهم. ووثق «تجمع أحرار حوران» 35 عملية خطف بحق أبناء المحافظة منذ مطلع العام الحالي، أُفرج عن 16 منهم وما زال 19 آخرين مختطفين. وعلى الصعيد الخدمي، لم يفِ النظام بالوعود التي قطعها بتحسين الخدمات وترميم البنية التحتية التي تهالكت خلال السنوات السابقة. وعمد إلى التمييز بين القرى والمدن التي ناصرت الثورة السورية في محافظة درعا، والقرى التي لم تخرج عن سيطرته، تحديداً في تقنين ساعات التغذية الكهربائية، وسط معاناة الأهالي من شح مياه الشرب. كما عمد النظام الى إهمال المستشفيات والمراكز التعليمية، مركزاً اهتمامه على الجوانب الأمنية.

تذمر شعبي وانتشار الميليشيات

وإزاء هذه السياسة الانتقامية تجاه المحافظة، تتزايد وتيرة الاحتجاجات الشعبية فيها. ومنذ يوليو/ تموز 2018 حتى مطلع الشهر الحالي، أحصى «تجمع أحرار حوران» 83 حالة احتجاج سلميّة في عشرات المدن والبلدات بمحافظة درعا، طالبت بإسقاط النظام والإفراج عن المعتقلين وتوضيح مصيرهم في سجون النظام، وطرد الميليشيات الإيرانية. وكل ما تقدم يشير إلى أن أبناء محافظة درعا لم يجنوا أية فائدة من اتفاقات التسوية مع النظام التي رعتها روسيا، ثم توارت عن المشهد، وما زالوا يعيشون وضعاً أمنياً مضطرباً، ومعيشياً متدهوراً، بينما يلف الغموض مستقبل محافظتهم. في المقابل، تنتشر الميليشيات الإيرانية في المحافظة، وصولاً إلى الحدود مع الأردن، التي استخدمتها الميليشيات لتهريب المخدرات إلى دول الجوار بالتزامن مع تشكيل خلايا أمنية لتصفية خصوم إيران ورافضي مشروعها في المنطقة. كذلك شكّلت إيران بالتعاون مع بعض أجهزة النظام الأمنية مراكز للإشراف على تدريب المجندين حديثاً من أبناء المنطقة، وساهمت بإطلاق سراح العشرات من عناصر تنظيم «داعش» من سجون النظام بهدف نشر الفوضى، ومن ثم استثمار هذه الفوضى لتحقيق مآربها، وسط صمت روسي مريب.

ومن أبرز الميليشيات المحلية التي رعتها إيران في الجنوب، «لواء العرين» الذي يبلغ تعداده 600 عنصر، ولواء «درع الوطن» ويضم نحو 400 عنصر، إضافة إلى مجموعات أصغر، مثل واحدة بقيادة خالد الحشيش المقربة من الفرقة الرابعة، ومجموعتي أحمد مهاوش وهيثم أبو سعيفان، اللتين تعملان في تهريب المخدرات إلى الأردن لصالح عناصر حزب الله، فضلاً عن مجموعات أخرى مناطقية مثل مجموعات سامر الحريري ومحمد الحراكي وفارس الحويلة وعلي العذبة.

في مقابل ذلك، كان لافتاً إعلان أحمد العودة الذي يقود اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس، نيته تشكيل جيش موحد في حوران، لمحاربة إيران، وسعيه لاستقطاب الشباب من مختلف مناطق الجنوب السوري، غير أن البعض يصف الحديث عن محاربة إيران في الجنوب بـ«الشعارات للاستهلاك المحلي والإقليمي».

«قسد» تعتقل العشرات

شنّت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) حملة اعتقالات، أمس، بهدف التجنيد الإجباري في ريف الرقة، وذلك بعد ساعات من إعلانها تخريج دفعة من المقاتلين في المنطقة، بعد خضوعهم لدورات تدريب في معسكر لها بناحية عين عيسى شمالي غرب الرقة. وذكرت مصادر مطلعة أن حملة الاعتقالات بدأت مباشرة بعد قيام «مجلس الرقة العسكري» التابع لـ«قسد» بتخريج دفعة جديدة من المقاتلين من معسكر دجوار عفرين تمهيداً لإلحاقهم بالجبهات.

اعتداء على مدنيين

اتهم أهالي منطقة السعن بريف حماة ميليشيات إيرانية وميليشيات النظام السوري بالمسؤولية عن هجوم وقع أول من أمس، الاثنين، على مجموعة من المدنيين في ريف حماة الشرقي، قُتل على أثره شخص وجُرح آخر، فضلاً عن نفوق أكثر من مائتي رأس من الغنم وحرق مجموعة من الآليات والسيارات والمنازل. وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي اتهموا الميليشيات كونها الجهة المسيطرة على المنطقة، معتبرين أن الهجوم وقع بدافع طائفي.

متابعة

السيسي يهادن في أزمة سد النهضة: لا تهديد ولا حسم

حاول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تهدئة المخاوف الداخلية، حيال أزمة سد النهضة، رافضاً الخيارات العسكرية لضرب السد

القاهرة ـ العربي الجديد

حسم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الخيارات المصرية المتاحة في قضية سد النهضة الإثيوبي، رافضاً التلويح بتهديد الإثيوبيين وبالعمل العسكري ضد السد. ودعا الشعب المصري لـ«العمل الجاد والتعاون مع الحكومة» في المشاريع التي تهدف إلى تقليل الأضرار الحتمية الناتجة عن إنشاء السد وتشغيله وملئه. وأضاف السيسي، أمس الثلاثاء، خلال حضوره افتتاح مشروع مدينة الجلود وبعض مشروعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي، أن «مصر تخوض معركة تفاوض بشأن سد النهضة، لكنها ستطول»، مشدّداً على أنه «يطمئن المصريين بسبب عدالة قضيتهم، ولأن هذا النيل كان هبة الله إليهم منذ العصور القديمة ولا يستطيع أحد منعهم من الاستفادة منه». وجاء ذلك بالتزامن مع احتدام الخلاف بين مصر والسودان وإثيوبيا، على طبيعة الجولة التفاوضية المقبلة التي من المقرر أن تبدأ يوم الأحد المقبل، على مستوى وزراء الري بالدول الثلاث.

وركز السيسي في تصريحاته على أن «العمل هو سلاح المصريين القلقين من سد النهضة»، قائلاً: «انتو قلقانين وهذا حقكم المشروع والطبيعي لأن النيل هو حياتنا، وأنا معكم، وأنا أطمئنكم. ومن يقلق يجب عليه العمل أكثر ليكون قادراً وقوياً». وانتقد من يدعون للعمل العسكري أو التخريبي للسد: «مع احترامي لكل الآراء، انت قلقان ما تهددش حد وما تتكلمش كتير بكلام ما لوش لزوم»، موضحاً أن مصر تؤمن بحق الآخرين في التنمية مثلها، وفي نفس الوقت اقتسام جميع الأطراف للأضرار المتوقعة فيما بينهم. واستطرد: «يجب على كل واحد فينا أن يكون أسداً صغيراً في مجاله، لنصبح سوياً أسداً كبيراً. الأسد محدش بياكل أكله ومحدش يجور على حقه».

ورفض السيسي الحديث عن احتمال عدم التوصل إلى اتفاق، مدّعياً أنه سيتم التوصل إلى اتفاق يضمن عدم الإضرار بمصر «بإصراركم وإصرارنا وعملكم واجتهادكم». وعدّد بعض المشروعات التي دعا المصريين للمساهمة فيها، ليس بمجهودهم فقط، ولكن أيضاً بأموالهم، مثل تبطين الترع (عملية تهدف إلى تقليص تسرب مياه الري)، وإنهاء المرحلة الأولى التي يبلغ طولها الإجمالي 20 ألف كيلومتر، وتغيير نظم الري لتصبح أكثر قدرة على توفير المياه، ووقف البناء والاعتداءات على الترع ومسارب المياه.

وأفادت مصادر فنية بوزارة الري المصرية لـ«العربي الجديد»، أن الاجتماع التحضيري الذي عقد أخيراً، خُصص للوقوف على حصيلة ما تم خلال المفاوضات السابقة، بعد التغيّر الذي طرأ على الموقف الفني والبيئي بإتمام المرحلة الأولى من ملء السد، والاتفاق في القمة الأفريقية المصغرة، التي عُقدت الأسبوع الماضي، على أن يكون الاتفاق النهائي ملزماً، وهو ما تحاول إثيوبيا حالياً التنصل منه.

وأضافت المصادر أن مصر اقترحت عقد اجتماعات متوازية بين الفرق الفنية والقانونية خلال مدة زمنية محددة، لا تتجاوز الشهر، ثم مراجعة مخرجات تلك الاجتماعات بواسطة الوزراء، على أن يتم تشكيل لجنة صياغة موحّدة بعضوية أطراف مراقبة تختارها الدول الثلاث، للمشاركة في صياغة الاتفاق النهائي الملزم، خشية أن تستمر المفاوضات لأجل غير مسمى، وهو ما تخشاه مصر حالياً. وأوضحت المصادر أن السودان اقترح العودة لتفويض بعض مكاتب الخبرة بالتعاون مع الخبراء المحليين في كل دولة، للتوصل إلى اتفاق نهائي. واقترح أيضاً إعادة الحياة للجنة الوطنية العلمية التي كان قد تمّ الاتفاق منذ عامين تقريباً على تشكيلها، بعضوية ممثلين للدول الثلاث، قبل تعطّل أعمالها بسبب تعنت إثيوبيا.

دعا السيسي المصريين إلى التقنين في استخدام المياه

أما إثيوبيا، فبحسب المصادر، كان تركيزها خلال الاجتماع منصباً على فكرة المحاصصة وتقاسم المياه، وإمكانية تأجيل الاتفاق بشقيه الفني والقانوني إلى ما بعد التشغيل الأول للسدّ لإنتاج الكهرباء تدريجيا العام المقبل، وهو ما رفضته مصر والسودان تماماً. مع العلم أن مصادر فنية حكومية ودبلوماسية مصرية واسعة الاطلاع على مجريات التفاوض، ذكرت أن وزارتي الري والخارجية كانتا تتلقيان باستمرار رسائل طمأنة من جهاز المخابرات العامة والدوائر اللصيقة برئاسة الجمهورية، مفادها أن الموقف المصري الفعلي في القضية قوي وأن العلاقة بين السيسي والرئيس الأميركي دونالد ترامب سيكون لها أثر إيجابي في التوقيت الحاسم من القضية، وأن الاتصالات الجارية مع الروس والفرنسيين وحتى الصينيين تؤكد عدم قبول أي من تلك الدول إيقاع الضرر بمصر، رغم الفشل في استصدار قرار أو بيان من مجلس الأمن ضد إثيوبيا.

لكن الرهان الوحيد على أميركا تحت قيادة ترامب لحل قضية سد النهضة والخروج باتفاق يهدف لتقليل الأضرار لا يضمنه شيء، لأن أميركا من أقل الدول مساعدة لإثيوبيا في مشروع السد وتأثيراً عليها في هذا الإطار، أما الدول الأكثر مساعدة لها اليوم واستفادة من السد غدا، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، فهي ما زالت مقتنعة إلى حد كبير بالمصفوفات الإثيوبية التي تدّعي عدم إيقاع أي أضرار بمصر في أي مرحلة من ملء وتشغيل السد، على النقيض تماماً من المصفوفات والتقارير الفنية المصرية.

السيسي «طمأن» المصريين من مخاطر سد النهضة (Getty)

تقرير

قائمة «من أجل مصر» تخوض انتخابات الشيوخ منفردة

تستعد السلطات المصرية لتنظيم انتخابات مجلس الشيوخ المصري، وسط تحضيرات قائمة «من أجل مصر»، الموالية للنظام، لخوض الاستحقاق بمفردها

القاهرة ـ العربي الجديد

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر القوائم النهائية لأسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ، المقرر إجراؤها في الخارج يومي 9 و10 أغسطس/ آب المقبل، وفي الداخل يومي 11 و12 من الشهر نفسه، سواءً على النظام الفردي أو القائمة المغلقة، بعد فصل الهيئة في الطعون المقدمة ضد المرشحين، إيذاناً ببدء فترة الدعاية الانتخابية التي تستمر حتى ظهر اليوم الثامن من الشهر المقبل. وانفردت «القائمة الوطنية من أجل مصر» بالترشح على جميع مقاعد القائمة المغلقة، برعاية حزب «مستقبل وطن» المحسوب على الرئيس عبد الفتاح السيسي، إثر مقاطعة بعض الأحزاب للعملية الانتخابية برمتها، مثل أحزاب التحالف الشعبي والدستور والكرامة. كما عزف البعض الآخر عن التقدم بأوراق الترشح، لمعرفتهم أن النتيجة محسومة سلفاً للقائمة المدعومة من الأجهزة الأمنية.

واستدعى النظام المصري الغرفة الثانية للبرلمان مجدداً تحت اسم «مجلس الشيوخ»، والتي كانت تسمى سابقاً «مجلس الشورى»، قبل إلغائها بموجب التعديلات الدستورية التي شهدتها البلاد في عام 2014، نظراً لعدم تمتع المجلس، آنذاك، بأي صلاحيات تشريعية أو رقابية حقيقية. وقرر السيسي إعادة «الغرفة الثانية»، وبصلاحيات أدنى بموجب تعديلات الدستور عام 2019، من أجل ترضية أكبر عدد ممكن من السياسيين الموالين له، بحجة «إثراء الحياة السياسية المصرية».

وبعد تفاهمات سياسية بشأن محاصصة المقاعد، تنازل القيادي السابق في «الحزب الوطني»، ووكيل نقابة المحامين، عمر هريدي، عن الطعون المقدمة منه ضد عشرة من مرشحي حزبي «مستقبل وطن» و«الشعب الجمهوري». وأعادت هذه الخطوة، إلى دائرة المنافسة، كلاً من رجل الأعمال محمد حلمي عبد الباسط، ورئيس جامعة حلوان السابق عبد الحي عبيد، وأحمد صبو، نجل رئيس شركة «الأهلي للتنمية» العقارية حسين فايق صبور، وثلاثتهم من المرشحين البارزين عن حزب «مستقبل وطن» في القاهرة.

وشملت قائمة المرشحين النهائية عن المقاعد الفردية لمجلس الشيوخ 762 مرشحاً، مقسمين على 27 دائرة انتخابية (كل محافظة دائرة) للتنافس على 100 مقعد، في حين بلغ عدد المرشحين على مقاعد القوائم المغلقة 200 مرشح (100 أساسي + 100 احتياطي) على إجمالي 100 مقعد، الأمر الذي يعني حتمية فوز مرشحي قائمة «من أجل مصر» بجميع مقاعد القوائم، شرط حصولهم على نسبة 5 في المائة من إجمالي أصوات الناخبين، وهو ما يعادل ثلاثة ملايين صوت تقريباً.

وتضمنت أبرز الأسماء المرشحة عن قائمة «من أجل مصر»: رئيس حزب مستقبل وطن عبد الوهاب عبد الرازق، ونائبه حسام الخولي، وأمين التنظيم في الحزب عصام هلال، وعضو مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني (المنحل) إيهاب الهرمل، وشقيق النائب مصطفى بكري الصحافي محمود بكري، فضلاً عن نائب رئيس حزب الوفد ياسر الهضيبي، ونجل رئيس حزب الإصلاح والتنمية، سامح أنور السادات، والكاتبة فريدة النقاش، ورجل الأعمال أحمد أبو هشيمة. وتُجرى انتخابات مجلس الشيوخ وسط توقعات بعدم مشاركة قطاع عريض من المواطنين في عملية التصويت، كونها تُجرى في ظرف استثنائي مع تفشي وباء كورونا، وعدم رضاء أغلب المصريين عن أداء رئيس البلاد، وكذلك مجلس النواب الحالي. ويفرض الوضع الحالي على المرشحين إلغاء المؤتمرات والتجمعات الجماهيرية، واللجوء إلى الدعاية غير المباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المختلفة.

وسرعان ما انتشرت الدعاية الانتخابية في شوارع وميادين محافظات القاهرة الكبرى، القاهرة والجيزة والقليوبية، والتي تتمتع بنصيب وافر من المرشحين باعتبارها الأكبر عدداً من ناحية المقاعد. ويرى سيد جمال، وهو صاحب مطبعة، أن الدعاية الانتخابية لمجلس الشيوخ تراوحت حالياً بين 10 و20 في المائة فقط من حجم الدعاية لأي انتخابات سابقة، نتيجة حالة عدم الاهتمام بالمجلس الجديد من الجميع على حد سواء. بدوره، يقول صاحب مطبعة أخرى يدعى رضا محمود إن المطابع تواجه طلباً محدوداً بشأن طباعة الشعارات الدعائية للمرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ، على الرغم من أن الاستحقاقات الانتخابية تمثل «موسماً رئيسياً للرزق»، على حد تعبيره. ويلفت إلى أنّ «أصحاب المطابع كانوا يطبعون كميات كبيرة من لافتات الدعاية، مدعومة بصورة المرشح، ورمزه الانتخابي، بما يمثل فترة رواج لأصحاب مكاتب الدعاية». ويوضح صاحب مطبعة ثالثة، وهو محمد حماد، أن هناك عدداً محدوداً من المرشحين تعاقدوا معه على طباعة دعايتهم الانتخابية، مشيراً إلى أن إمكانيات المرشح المادية تسهم إلى حد كبير في نجاح حملته الدعائية، وحجمها، في ظل ارتفاع أسعار الخامات، «فكل مرشح يختار نوع الخامات الذي يتناسب مع قدرته المادية». في السياق نفسه، تواجه «محال الفراشة» (نصب السرادقات) في القاهرة، وعدد من المحافظات، أزمة حقيقية جراء قرار الحكومة بمنع إقامة السرادقات منعاً لتفشي فيروس كورونا، وهو ما أثر سلباً على أعمالها، حيث كانت تعتمد بشكل رئيس في مكاسبها على فترة الانتخابات النيابية. ويقول العامل في محل فراشة، عصام عبد الحي إن موسم الانتخابات يشهد رواجاً في العمل، من خلال إقامة السرادقات بما تشمله من مقاعد، وأخشاب، وسواتر قماش، وفرش سجاد، أما اليوم فقد ألغي ذلك تماماً، مسبّباً خسائر كبيرة لأصحاب هذه المحال.

من جهته، يلفت عضو مجلس النواب، جون طلعت، إلى أن فترة الدعاية لمجلس الشيوخ لن تشهد إقامة السرادقات الانتخابية، واستبدال ذلك بالدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك نشر الشعارات في الشوارع، فضلاً على عقد لقاءات بين المرشحين ورموز العائلات في المحافظات كأحد أشكال إعلان التأييد. ويرجح طلعت تنظيم المرشحين وأنصارهم لحملات «الطرق على الأبواب»، لا سيما في القرى، لحث المواطنين على النزول والمشاركة في التصويت، من خلال استئجار سيارات لنقلهم إلى مقر اللجان، والعودة بهم مرة أخرى إلى منازلهم، ضماناً لمشاركة أكبر عدد من المواطنين في العملية الانتخابية.

وكان البرلمان المصري قد اعتمد 500 مليون جنيه (32 مليون دولار) إضافية في موازنته الجديدة لصالح موازنة مجلس الشيوخ، بدعوى أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجديدة لم يتضمن موازنة خاصة بالمجلس. مع العلم أن كل المخصصات المالية للعاملين في مجلس الشورى السابق مدرَجة في الأصل في موازنة مجلس النواب، والتي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات الخمس الماضية.

توقعات بمقاطعة المواطنين للانتخابات بنسبة كبيرة (محمد الشاهد/فرانس برس)

فترة الدعاية لن تشهد إقامة السرادقات الانتخابية

فيما يتواصل تراجعه في استطلاعات الرأي، يعول الرئيس الأميركي دونالد ترامب على معجزة إنتاج لقاح لفيروس كورونا قبل نوفمبر المقبل، باحثاً عن نقاط إيجابية للاقتصاد لاستثمارها في الوقت الضائع، ومواصلاً نشر الخوف بين الأميركيين

أمل الرئيس الأميركي بولاية ثانية

ترامب ينتظر معجزة اللقاح

واشنطن ـ **العربي الجديد**

عندما فاز الملياردير النيويوركي دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية في عام 2016 على منافسته الديمقراطية، وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، عزا كثير من المراقبين أسباب هذا الفوز، الذي أحدث صدمةً في واشنطن، وفي العالم، إلى مهارات ترامب التسويقية، التي اكتسبها في قطاع الأعمال، حيث أجاد التوجه إلى قاعدة شعبية بيضاء بعيدة عن المدن، تشعر بالتهميش، لا سيما بعد ولايتين لرئيس ديمقراطي أسود، ومتعطشة لخطاب مغاير عن ذلك الذي تكرّره المنظومة السياسية في واشنطن. قد يحتاج الأمر وقتاً لدراسة واستخلاص العبر من وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وما إذا كانت نظرية «أميركا أولاً» ستستكمل من بعده، أو ما إذا كانت متطابقة مع توجهات ما واصل الرئيس الأميركي الحالي محاولة النأي بالنفس عنه، ألا وهو «الدولة العميقة» التي قال إنه يحاربها، لكن الأكيد أن حقائق كثيرة تكشفت حول ترامب، بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف في البيت الأبيض، أزالت عنه صورة «الدخيل» أو «المخلص».

اليوم، وعلى بعد 3 أشهر من انتخابات الرئاسة الأميركية، والتي يطمح فيها الرئيس إلى ولاية ثانية، تجلّى بوضوح سلوك ترامب وكيفية إدارته البلاد، واستنسابيته في اختيار مستشاريه وأعضاء فريقه الذين تبدلوا مراراً، وكذلك التعيينات والإقالات الحكومية التي اتسمت بالمزاجية، وأحياناً بالانتقام، وسط سلسلة من التحقيقات طبعت ولايته الأولى، وجعلتها من الأكثر عصفاً في تاريخ الولايات المتحدة. وفي وقت ظلّت نظرية «أميركا أولاً» مقبولة نسبياً لدى الجمهور الأميركي في الملفات الخارجية، خصوصاً أن ترامب لم يغامر في حروب خارجية مكلفة، إلا أن الداخل الأميركي شهد في ولايته الأولى تعميق الفجوات داخل المجتمع، واستشراس الخطاب التقسيمي، ليأتي فيروس كورونا، ويمحو إنجازات تغنى بها الرئيس، كمثل نمو الاقتصاد وانخفاض مستوى البطالة.

وتواجه حملة ترامب معضلةً في تراجع التأييد له بشكل متواصل في استطلاعات الرأي، أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن، على الرغم من مواصلة الأخير معظم حملته افتراضياً، وتقدمه في السن، وعدم الحماسة له كثيراً داخل القاعدة الشعبية للحزب الأزرق، حتى من قبل الوسطيين، فضلاً عن الجناح اليساري. ويؤشر ذلك إلى أهمية استبدال ترامب لدى قاعدة وازنة بـ«من حضر»، في وقت يتصاعد تذمر جمهوري كذلك من أداء الرئيس، قد يكون ذا ثقل في التأثير على نتائج الانتخابات.

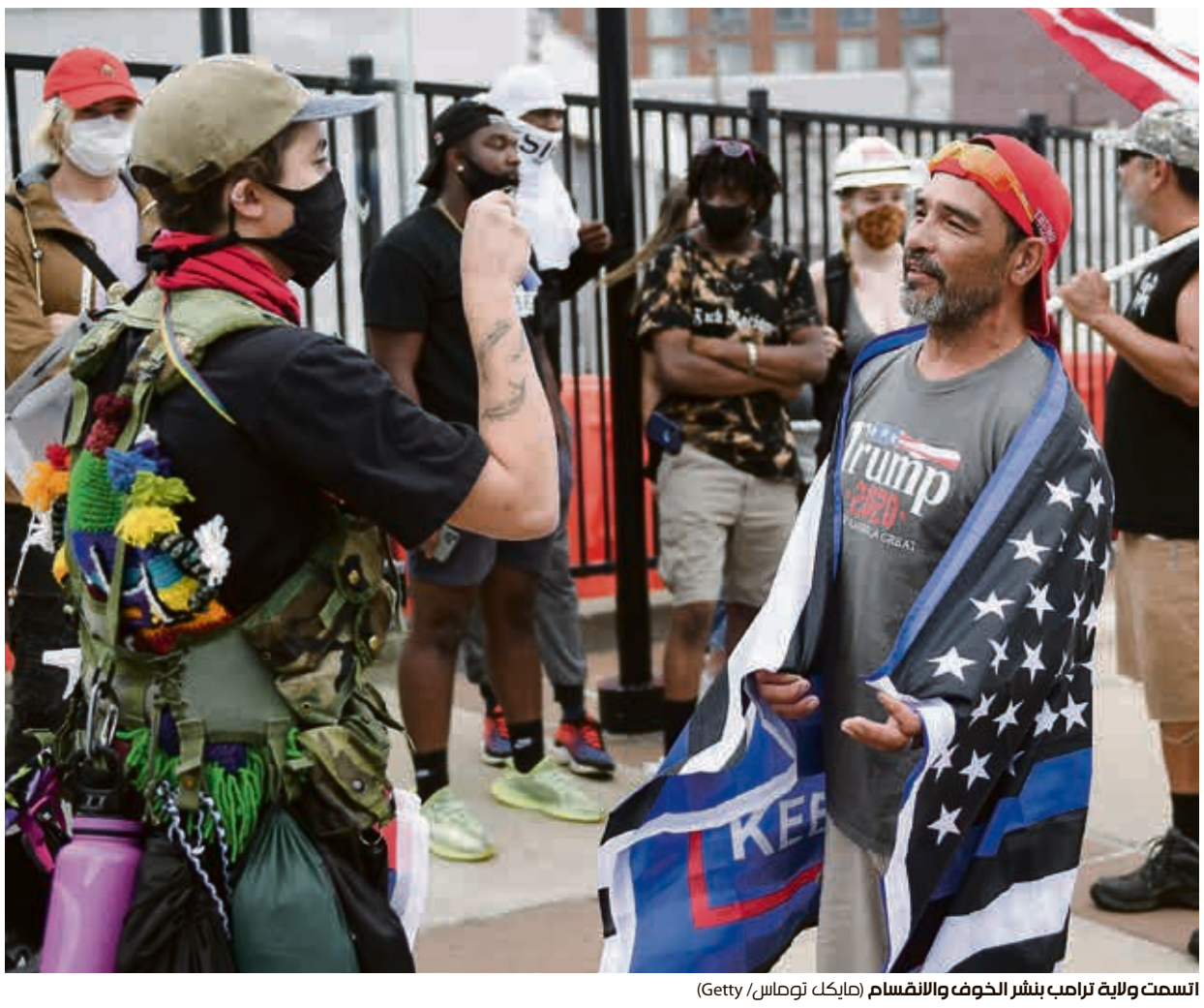
اتسمت ولاية ترامب بنشر الخوف والانقسام (مايكل توماس/ Getty)

يسوّق الرئيس لهيمنة أميركا في قطاع الطاقة وسباق اللقاح

ولمواجهة ذلك، ينحو ترامب إلى تغيير تكتيكاته في الأشهر الأخيرة قبل الاستحقاق الانتخابي، معوّلاً على «كتلة صامتة» يقول إنها ستصوت لصالحه، وعلى سباق للقاح كورونا، يأمل أن تفوز به الولايات المتحدة قبل موعد الانتخابات في نوفمبر/ تشرين الثاني. وتضع إدارة ترامب للوباء مستقبله السياسي على المحك، بعدما بات يجهد لتنال إدارته الإعجاب حول أسلوب ضغطها من أجل اللقاح، آملاً الموافقة على أيّ مما تتسابق شركات كبرى على إنتاجه، قبل الثالث من نوفمبر. وزار الرئيس ونائبه مايك بنس، أول من أمس الإثنين، مراكز لتطوير اللقاحات في أنحاء الولايات المتحدة، مطلقين أوسع تجارب للقاح «كوفيد 19» في العالم حتى الآن. ومع إعلان إصابة مستشار ترامب للأمن القومي روبرت أوبراين بالفيروس، أصبح مسؤولون في البيت الأبيض يرددون أن اللقاح بات ضرورة للعودة إلى «الحياة الطبيعية»، بعد أشهر من عدم الاعتراف بجدية الوضع الصحي، والاتكال على التهجم على الصين، منشأ الوباء. وقالت وكالة «أسوشييتد برس» في هذا الصدد، إن العديد من مسؤولي البيت الأبيض باتوا يعلقون آمالهم في إعادة انتخاب ترامب على احتمال ظهور اللقاح، باعتباره «مفاجأة أكتوبر». ووفقاً لبرامج الحكومية الفيدرالية، فإن عدداً من اللقاحات يجرى العمل عليها، في آن واحد، مع هدف توزيع 300 مليون جرعة في يناير/ كانون الثاني المقبل. على الرغم من ذلك، يبدو الوقت مداهماً للرئيس، بعدما تحوّلت الانتخابات إلى استفتاء على إدارته للوباء، وهو يواجه عجزاً في أرقام استطلاعات الرأي في ولايات متأرجحة، ونقصاً في خطابه المهاجم لبايدن، إذ بات يكرر الاتهامات ذاتها لمنافسه، والتي لا يعلم الناخبون كيف يصرفونها في مواجهة كورونا. وخلصت استطلاعات نشرتها الأحد الماضي شبكتا «إن بي سي» و«سي أن أن»، إلى أن المرشح الديمقراطي يتصدر نوايا التصويت في ثلاث ولايات فاز فيها ترامب في عام 2016، هي أريزونا وفلوريدا وميشيغن. في مواجهة ذلك، يكرر مستشارو ترامب أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سيبلغ نحو 20 في المائة، في الربعين الثالث والرابع من العام الحالي، على الرغم من تباطؤ التعافي جراء تفشي «كوفيد 19».

وفي ذات السياق، يحاول الرئيس عدم التعويل فقط على انتظار اللقاح، بل تبديل منهجه في التعاطي مع الوباء شكلاً ومضموناً، متعمداً الظهور بالكمامة أمام عدسات الكاميرا، ومتخلياً عن استهزائه بالوباء، لمصلحة مضمون أكثر جدية ومسؤولية، مع قرار بإلغاء مؤتمر الحزب العام، لاحترام التباعد الاجتماعي الذي بدأ يدعو إليه. وفي تكتيك مغاير أيضاً، بحثاً عن النقاط «المضيئة»، قرر الرئيس، خلال الأسبوع الحالي، نقل تركيزه كذلك إلى التسويق لهيمنة أميركا في قطاع الطاقة، في زيارة مرتقبة له إلى ولاية تكساس، والأولى لولايته لمعمل استخراج النفط، حيث سيسوق لكيفية هيمنة بلاده في قطاع الطاقة، عبر تقليص الإجراءات التنظيمية، وتشجيع الاستثمار الخاص في البنى التحتية.

على الرغم من ذلك، يجمع العديد من المراقبين على عدم امتلاك ترامب اليوم أي خطة أو استراتيجية لرفع عدد التأييد له ضمن المستقلين أو المترددين. وفي استمرار لرهانه على نشر الخوف بين المواطنين، بات الرئيس يكرر الخطاب حول «الفوضى» و«العنف» المنتشر في المدن، لكن بحسب سيمون روزنبرغ؛ مؤسس مجموعة «أن دي أن» الوسطية الديمقراطية، في حديث له لموقع «يو أس أس توداي»، فإن المشكلة في هذه المقاربة أنها لا تجذب الأكثرية، التي يحتاجها الرئيس لرفع تأييده في استطلاعات الرأي، إذ إنها تبقي على موقعه وسط الأقلية، ما يجعل من اختفاء كورونا الأمل الوحيد له.

دفع الحراك نحو العنف

أرسلت إدارة دونالد ترامب المزيد من عملائها الفيدراليين إلى مدينة بورتلاند، مركز تظاهرات منددة بعنف الشرطة، وحيث يتهم ناشطون الإدارة بممارسة تكتيكات شرطية هجومية لتعمد دفع الحراك نحو العنف، فيما اعتبر آدم ديماركو من الحرس الوطني في واشنطن أمس أمام الكونغرس، أن متظاهري ساحة لافاييت في واشنطن تعرضوا في الأول من يونيو/حزيران الماضي، لتصعيد غير مبرر من إدارة ترامب، وذلك قبل زيارته كنيسة سانت جون.

تقرير

سابقة إدانة نجيب في ماليزيا

تعد الإدانة الأولية لرئيس الحكومة الماليزية الأسبق نجيب عبد الرزاق بتهم الفساد اختباراً لقوة القانون في ماليزيا، خصوصاً أن حزبه مشارك في الحكومة

في سابقة في تاريخ ماليزيا، قد يكون لها تداعيات على الائتلاف الحاكم، دين رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق، أمس الثلاثاء، بجميع تهم الفساد الموجهة إليه في محاكمته الأولى، في فضيحة مرتبطة بالصندوق السيادي «برهاد 1 ماليزيا للتنمية»، أو «1إم دي بي». ولعب الغضب الذي أثارته عملية نهب الصندوق السيادي دوراً كبيراً في خسارة ائتلاف نجيب عبد الرزاق الانتخابات التي جرت قبل عامين، بعدما قاد الحكومة منذ العام 2009. ويعد الحكم اختباراً لقوة دولة القانون في ماليزيا، حيث عاد حزبه، «المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة»، إلى السلطة في فبراير/ شباط الماضي، في إطار تحالف قاده رئيس الوزراء الحالي محيي الدين ياسين. ولم يعرف بعد كيف ستؤثر الإدانة النهائية على هذا التحالف، وما إذا كان حزب نجيب سيكون مضطراً إلى مغادرة الحكومة، ما يعني فتح الباب أمام انتخابات مبكرة.

وقال قاضي المحكمة العليا في العاصمة الماليزية كوالالمبور محمد نزلان محمد غزالي إنه «بعد النظر في جميع الأدلة في هذه المحاكمة، أجد أن الادعاء أثبت قضيته بنجاح، دون أي شك منطقي». وكان نجيب أعلن أنه سيطعن على الحكم. وتصل عقوبة اتهامات الفساد الموجهة إليه إلى السجن ما بين 15 و20 سنة. وواجه نجيب عبد الرزاق سبعة اتهامات بخيانة الأمانة وغسل الأموال واستغلال النفوذ من أجل الحصول بشكل غير قانوني على نحو عشرة ملايين دولار من شركة «إس آر سي»، التابعة لصندوق الاستثمار الحكومي (1إم. دي بي)، وهي اتهامات ينفيها.

ويقول الادعاء الماليزي إن أكثر من مليار دولار من أموال الصندوق وصلت إلى حسابات عبد الرزاق الشخصية، ويواجه بشأنها إجمالاً 42 اتهاماً جنائياً. وتقول الولايات المتحدة والسلطات الماليزية إن 4,5 مليارات دولار في المجمل، يُعتقد أنها سُرقت من الصندوق الذي أسسه نجيب عبد الرزاق، واستخدمت في أرجاء مختلفة من العالم لشراء قطع فنية ويخت فاخر وتمويل فيلم «وولف أوف وول ستريت» (ذئب وول ستريت). وقال مسؤولون أميركيون إن حجم الأموال المسروقة «من الشعب الماليزي مذهل»، فيما وصف وزير العدل الأميركي السابق جيف سيشنز الفضيحة بأنها أسوأ أشكال الفساد الحكومي.

وتحوم اتهامات الفساد، المتعلقة بصندوق (1إم دي بي)، حول نجيب عبد الرزاق منذ أكثر من خمس سنوات، لكن لم تفتح التحقيقات إلا بعد هزيمته في انتخابات 2018 التي جاءت بخلفه مهاتير محمد. وقال النائب الماليزي المعارض تشارلز سانتياغو، أمس الثلاثاء، «الإدانة توجه رسالة قوية بأن الزعماء سيحاسبون على أفعالهم أثناء توليهم السلطة. من غير الممكن أن يسرق أحدهم مال الشعب، ويتوقع أن يبقى حرا».

وكان عبد الرزاق، الذي تولى رئاسة الوزراء لمدة تسعة أعوام، يؤكد أنه بريء، ويقول إن الإجراءات القانونية هي سبيله لتبرئة اسمه. ودفع محاموه بأنه تعرض للتضليل من جانب رجل الأعمال الماليزي جو لو ومسؤولين غيره بالصندوق، على نحو جعله يظن أن الأموال التي تدخل حساباته الشخصية منح من الأسرة الحاكمة في السعودية وليست مختلسة من وحدة «إس. آر سي» كما يقول الادعاء. وينفي لو ارتكاب أي مخالفات. وقال غزالي في المحكمة إن تعرض عبد الرزاق للتضليل «احتمال بعيد».

وتجمع عشرات من مؤيدي عبد الرزاق خارج قاعة المحكمة مطالبين بإطلاق سراحه، وكان كثير منهم يرتدون ملابس حمراء، وهو لون «المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة». وتزايدت شعبية نجيب منذ هزيمته في انتخابات 2018 بعد أن قام بحملة مكثفة لتغيير صورته في الأذهان. وقال رئيس الوزراء السابق، الذي نفى أن يكون ارتكب أي مخالفات، في منشور على موقع «فيسبوك» مساء أمس الأول الإثنين، إن العامين اللذين قضاهما منذ الإطاحة به كانا قاتمين. وكتب «أريد العدالة. أريد استعادة سمعتي». ويواجه عبد الرزاق، البالغ من العمر 67 سنة، ثلاث محاكمات منفصلة على صلة بقضية «1إم دي بي». وتتركز القضية على تحويل 42 مليون رينغيت ماليزي (9,9 ملايين دولار) من وحدة «إس آر سي إنترناشونال» التي كانت تابعة لـ«1إم دي بي» إلى حسابات نجيب المصرفية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

■ الأميركان ضربو #معسكر_الصقر لأن جماعة #إيران مستلمين شحنة سلاح جديدة، ردوا جماعة إيران وضربوا #معسكر_التاجي للأميركان، ثلاث طائرات انضربوا، واحدة طلعت تقاعد. ردوا الأميركان التحية بأحسن منها ودمروا #معسكر_سبايكر اللي بيها #كتائب_الامام_علي. هاي مو حرب لو شنو؟

■ الانفجار الذي حصل في قاعدة #سبايكر قبل منتصف الليلة، يدحض نظرية ارتفاع درجات الحرارة التي قيل إنها تسببت في انفجارات سابقة ومنها قاعدة الصقر. وبحسب مراقبين آخرين، فإن مرحلة كسر العظم وتكشير الأنياب بين القوى المتصارعة، قد بدأت بالفعل وسترى جلياً في الأيام المقبلة

■ الاتحاد الأوروبي سيعطي #إيطاليا 220 مليار يورو، منها 80 مليار مساعدة، أي هدية ليتكاملوا وينجحوا أمام كارثة كورونا. ونحن الجوار ذلنا على كم سلة غذاء، ويشتروا جزراً وموانئ. #اليمن

■ أحداث 27 تموز 2020: إقفال لمدة 10 أيام يومين منهن عطلة من الإقفال. إسرائيل علقانة مع نفسها بالجنوب. جبران قال لو معو الأكترية كان جاب الكهربا 24/24. #لبنان_ينهار

■ محاولة تسلل عناصر من حزب الله الأخيرة ما هي إلا لزيادة فرض أنفسهم على الداخل اللبناني، فلو نجحت العملية أيا كانت، لازداد عدد مناصريه، وإذا فشلت كما حدث، ينكرون المحاولة لإظهار أن إسرائيل ما زالت تعتدي على لبنان، وبالتالي فإن وجود السلاح بيد الحزب مبرر، خلافاً لمطالبات الشارع اللبناني

■ قتال الحزب في سورية حتماً لا يخدم لبنان، بس الحزب ما قصف اسرائيل لأنها قصفت طرطوس، الحزب رد لأن اسرائيل قتلت أحد شبابه. أما الحياد والنأي بالنفس، هول نفس الخزعبلات المخترعة. كيف بدك تعمل حالك مش شايف حرب على حدودك؟ على فكرة عدم النأي بالنفس مش يعني ناخد طرف بدل الآخر

■ عن أي تهديد يتحدث السيسي؟ تهديد إثيوبيا له أو تهديده لإثيوبيا؟ يبدو أنه يقصد أنه لا يحبذ أن تهدد مصر إثيوبيا، فالسيسي يستطيع أن يهدد ليبيا فقط، أما إثيوبيا فربما يجعلها تقسم له بأنها لن تواصل مرحلة ملء سد النهضة